

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٤٣٤

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء، ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد رافيناها أرياسينها (سري لانكا)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-07478(A)



* 1 8 0 7 4 7 8 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أصحاب السعادة، الزملاء الأعزاء، السيدة ناكاميتسو، السيدة كاسيرسن، السيدات والسادة، أود في البداية أن أعرب عن أطيح متمنياً لكم جميعاً بمناسبة العام الجديد. ويشرفني أن أكون أول رئيس لدورة عام ٢٠١٨. وقبل أن نشرع في تناول البند التالي من بنود عمل هذا اليوم، يسرني أن أرحب ترحيباً حاراً بالزملاء الجدد اللذين تقلدوا مسؤولياتهم بصفتهم ممثلي حكوماتهم لدى مؤتمر نزع السلاح منذ نهاية دورة ٢٠١٧.

سعادة السيد مايكل غاني، ممثل أيرلندا الدائم، وسعادة السيد كلاوديو خوليو دي لا بونتي ريبيرو، الممثل الدائم لبيرو، وسعادة السيد علاء يوسف، الممثل الدائم لمصر، وسعادة السيدة سوكورو فلوريس لييرا، الممثلة الدائمة للمكسيك، وسعادة السيد جيانفرانكو إنكرانتو، الممثل الدائم لإيطاليا، أرحب بكم على وجه الخصوص ترحيباً حاراً، وباسم حكومتي وباسم المؤتمر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد لكم تعاوننا معكم ودعماً لكم في مهامكم الجديدة.

والآن، أود أن أقترح أن يكون ترتيب أعمال جلستنا لهذا الصباح كالتالي: أولاً، اعتماد مشروع جدول أعمال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨. وثانياً، اعتماد طلبات الدول غير الأعضاء للمشاركة في أعمال المؤتمر في دورة عام ٢٠١٨؛ وثالثاً، الإدلاء ببياني بصفتي رئيس المؤتمر، ويليهِ تقديم رسالة الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، ثم بيانات الوفود التي ترغب في تناول الكلمة اليوم.

وأود أن أدعوكم الآن إلى النظر في مشروع جدول أعمال دورة المؤتمر لعام ٢٠١٨. ويرد هذا المشروع في الوثيقة CD/WP.603 المعروضة عليكم. وأقترح أن يُرفق بجدول الأعمال بيان رئاسي يطابق ما صدر في السنوات السابقة، ونصه كما يلي:

فيما يتصل بإقرار جدول الأعمال، أود أن أصرح، بصفتي رئيساً للمؤتمر، بأن من المفهوم لدي أنه يمكن معالجة أي مسألة في إطار جدول الأعمال هذا إذا ما توافقت الآراء في المؤتمر على معالجتها. وسيضع المؤتمر في اعتباره أيضاً المادتين ٢٧ و ٣٠ من نظامه الداخلي.

هل يرغب أي وفد في تناول الكلمة حالياً؟ لا أرى رغباً في ذلك. يبدو أن المؤتمر يستطيع إقرار جدول الأعمال. هل لي أن أعتبر أن المؤتمر مستعد لإقرار جدول الأعمال بصيغته الواردة في الوثيقة CD/WP.603، مشفوعاً بالبيان الذي قرأته لتوي؟

وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): ستصدر أمانة المؤتمر جدول الأعمال بوصفه وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

واسمحوا لي الآن بالانتقال إلى قائمة الطلبات المقدمة من الدول غير الأعضاء في المؤتمر التي ترغب في المشاركة في أعمالنا خلال دورة عام ٢٠١٨. وترد الطلبات التي تلقتها أمانة المؤتمر حتى الساعة ١٥/٠٠ من يوم أمس، في الوثيقة CD/WP.604 المتاحة على طاولتكم. وستعرض في الجلسات العامة المقبلة أي طلبات تقدمها الدول غير الأعضاء بعد التاريخ المشار إليه أعلاه للنظر فيها واتخاذ قرار بشأنها.

هل لي أن أعتبر أن المؤتمر قرر دعوة هذه الدول للمشاركة في أعمالنا وفقاً للنظام الداخلي؟ وقد تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اسمحو لي أن أعلق الجلسة لفترة وجيزة للسماح لممثلي الدول غير الأعضاء التي دُعيت للتو للمشاركة في أعمال المؤتمر بأن يشغلوا مقاعدهم في قاعة المجلس.

عُلِّقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استؤنفت الجلسة. وقبل أن أدعو السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، للإدلاء برسالتها، أرجو أن تسمحوا لي في هذه المرحلة بأن أدلي ببيان بصفتي رئيس مؤتمر نزع السلاح.

السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة آنيا كاسيرسن، نائبة الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، أعضاء مؤتمر نزع السلاح الموقرين، حضرات السيدات والسادة، يشرف سري لانكا تولى مسؤولية رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وما هذا إلا دليل آخر على مساهمتنا الثابتة والتزامنا المتسق في مجال نزع السلاح على مدى عدة عقود. لقد انضمت سري لانكا بوصفها دولة عضواً في حركة عدم الانحياز، إلى المؤتمر في عام ١٩٧٩ كأحد الأعضاء الثمانية الجدد المقبولين في أعقاب الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ومنذ ذلك الحين وسري لانكا تؤدي أدواراً رئيسية في المداولات وفي المؤتمر نفسه. وساعدت المعاهدات والمبادرات الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار في تشكيل الهيكل الأمني العالمي من أجل تحقيق الأهداف المشتركة المتعلقة بنزع السلاح الكامل. ورغم عمل المجتمع الدولي بنشاط على تحفيز هذا الهيكل، فمن الواضح أن تعزيز الأمن الدولي ما زال يتطلب الكثير. ولا بد من تسريع وتيرة نزع السلاح متعدد الأطراف وكذلك عدم الانتشار، مع مراعاة المصالح الأمنية لجميع الدول، على أساس مبدأ عدم الانتقاص من الأمن للجميع. وهناك اعتراف عام بضرورة وجود خطة شفافة ومستدامة وذات مصداقية لنزع السلاح النووي المتعدد الأطراف، يتأتى بها التقدم في نزع السلاح وعدم الانتشار معاً بحيث يعزز أحدهما الآخر حتى يتحقق الهدف المتمثل في إيجاد عالم أكثر أمناً على أرض الواقع.

وفي سياق العمل على إيجاد حل مستدام مشترك، تعلق سري لانكا بأهمية كبيرة على مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح على صعيد المجتمع الدولي، كما كلفته بذلك الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ومع ذلك، فإننا ندرك أن سري لانكا تتولى رئاسة هذا المؤتمر وأمام هذه الهيئة الموقرة تحديات حاسمة وبعض من الفرص السانحة. وبالنظر إلى الجمود الذي يمر به المؤتمر منذ أكثر من عقدين من الزمن، يبدو أن الكثيرين محبطون من آفاقه. ونحن على وعي بأن العوامل الكامنة وراء هذا الجمود الطويل لا تقتصر بالضرورة على ما يحدث داخل هذه القاعة فحسب، بل إنها ترتبط كذلك بالبيئة الأمنية العالمية المعقدة. ويزداد الوضع تعقيداً بسبب التهديد المتزايد الذي تشكله الجهات الفاعلة من غير الدول، مما يتطلب النظر بجدية في جدول أعمال المؤتمر. ونبه الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، في كلمته بمناسبة العام الجديد، العالم إلى هذه الحقيقة الجلية، مشيراً إلى أن "الصراعات اشتدت ومخاطر جديدة نشأت"، ومضيفاً أن القلق العالمي إزاء الأسلحة النووية في أعلى مستوياته منذ الحرب الباردة.

وستكون التطورات التي يعرفها مجال التكنولوجيا المحرك الرئيسي في مستقبل الحرب، ويمثل التقدم السريع في التكنولوجيا العسكرية تحدياً إضافياً للأمن العالمي. ولذلك، وتمشياً مع المحافل الأخرى مثل اتفاقية الأسلحة التقليدية، التي تطرقت في السنوات الأخيرة إلى مسائل من قبيل منظومة الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. ويجب على المؤتمر أيضاً أن ينظر في اتباع نهج جديد بشأن هذه المسائل ليظل مواكباً للتطورات المعاصرة في الميدان وعلى أهبة التعامل معها.

ولا يمكن أن يعمل المؤتمر من فراغ أيضاً. وعلى النحو المتوخى خلال الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، يجب على المؤتمر، عند اضطراره بولايته بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف المعني بالتفاوض بشأن نزع السلاح، أن يفتح على النقاشات والمداولات الموازية التي تجري خارجة في المحافل والمبادرات الأخرى المعنية بنزع السلاح، وأن يغتني بها ويعترف كما يجب بمساهمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ورواد الأعمال. وفي هذا السياق، أشير إلى أن الجدول الزمني لنزع السلاح لعام ٢٠١٨ يقدم لنا العديد من هذه الفرص، بما في ذلك الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٢٠ ومؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، نرحب باقتراح الأمين العام للمؤتمر بعقد منتدى المجتمع المدني غير الرسمي الثالث هذا العام.

ورغم أننا نواجه حالة جمود في الوقت الراهن، فإن لدينا أيضاً بعض الأسباب للتحلي بالأمل. ففي أوقات كانت فيها البيئة الأمنية الدولية أكثر تعقيداً وصعوبة، استطاع المؤتمر أن يتقدم في مجالات هامة. وهو ما يؤكد قدرات آلية المؤتمر واستطاعتها تحقيق النتائج في شكلها الحالي، إذا ما رغبت الدول الأعضاء في استخدامها بفعالية وكفاءة. ويستمد المؤتمر كذلك قوته من كونه المحفل الذي يؤمه جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين المستعدين للعمل. وينبغي للمؤتمر الاستفادة من تركيبته الحاسمة، وهو ما تفتقر إليه المبادرات الأخرى لنزع السلاح القائمة خارجه. وفي سياق اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حيث قام هيكل الأمم المتحدة بأكمله بإعادة صياغة أعماله من أجل الاستجابة على نحو أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار ولاياته، ينبغي أن ينظر مؤتمر نزع السلاح، بصفته الهيئة الوحيدة التي تتفاوض بشأن المعاهدات المتعددة الأطراف لنزع السلاح، في الكيفية التي يمكن أن يسهم بها من خلال أعماله في التحقيق الجماعي لخطة عام ٢٠٣٠، نظراً إلى أهمية السلام الدائم في تحقيق التنمية المستدامة والعكس بالعكس.

أصحاب السعادة، تقع على عاتق مؤتمر نزع السلاح مسؤولية كبيرة فيما يتعلق بإقامة نظام دولي قائم على القانون نسعى، نحن أفراد أسرة الأمم المتحدة، إلى التمسك به. واستمرار تقاعس المؤتمر سابقة سلبية في الفشل في كبح التحديات الأمنية الجديدة والناشئة والتصدي لها بكفاءة وفعالية من خلال اعتماد الصكوك الدولية المناسبة. ولذلك، فقد حان وقت عدم الانقياد وراء جعل أعمال هذا المؤتمر خاضعة لتقلبات المشهد الاستراتيجي الدولي المتغيرة باستمرار؛ وبدلاً من ذلك، علينا أن نسعى إلى تسخير قدراتنا لبناء أرضية مشتركة لتحقيق الأمن الجماعي. وتأمل سري لانكا أن تواصل العمل بصورة استباقية في المؤتمر للمساعدة في تحقيق هذا الهدف. وبصفتنا أول رئيس في دورة عام ٢٠١٨، ووعياً منا بالآمال المعلقة على المؤتمر، بدأنا مشاوراتنا فور اختتام دورة عام ٢٠١٧، بما في ذلك الاجتماع مع سفير إسبانيا، السيد خوليو هيرايث، الرئيس الأخير لدورة عام ٢٠١٧، والسفير هتين لين، رئيس الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً.

ومنذ ذلك الحين، أجريت أكثر من ٣٠ مشاوراً، وشمل ذلك عقد عدة اجتماعات مع بعض الوفود والأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ومع الرؤساء الخمسة الذين سيتولون الرئاسة بعدي خلال دورة عام ٢٠١٨، وكذلك مع دول أعضاء أخرى، في محاولة لفهم الفرص والتحديات التي تواجهنا. ومن بين النقاط الهامة التي تمخضت عنها هذه المشاورات ضرورة زيادة التنسيق بين الرؤساء الستة لهذه الدورة، بالنظر إلى أن فترة أربعة أسابيع غير كافية ليتوصل أي رئيس إلى نتيجة مجدية. ولم تقتصر الدول الأعضاء الأخرى التي ستتولى الرئاسة خلال هذه الدورة على لقاء الرئيس الأول

ثنائياً، بل اشتركت معاً في مشاورات غير رسمية مع الأمين العام للمؤتمر في ثلاث مناسبات على مدى الأسابيع السبعة الماضية محاولة منها التنسيق بين الرؤساء الستة. وينبغي أن يسهم ذلك في بدء أعمالنا لهذا العام بإيجابية، فضلاً عن تسهيل سير العمل بسلاسة طوال السنة.

وتعترف سري لانكا كل الاعتراف بأهمية وضع برنامج عمل للمؤتمر في وقت مبكر. غير أننا نعتقد أنه ينبغي أن يتطور البرنامج من خلال عملية سريعة من المشاورات والتوصل إلى توافق في الآراء. وخلال المشاورات التي أجريتها حتى الآن، أكدت الوفود مجدداً استعدادها للمشاركة في هذا الصدد. ومع ذلك، يلزم بذل المزيد من الجهود لبناء توافق بشأن أي بند من بنود جدول الأعمال من أجل وضع برنامج عمل. بيد أننا نلاحظ أنه خلال السنوات الماضية قُدم عدد من الاقتراحات السليمة، كاد بعضها يحقق توافقاً في الآراء، لكنها فشلت في الحفاظ على زخمها بفعل الظروف. وسيكون من المفيد لهذا المؤتمر أن يعيد النظر في هذه المقترحات في مجموعاتها الأصلية، أو كبنود منفردة في جدول أعمال كجزء من عملية لتقييم الحصيلة، بغية بحث القواسم المشتركة والتعديلات المحتملة التي قد يلزم إجراؤها لتكييفها مع الظروف والحقائق الراهنة. وقد يساعدنا هذا النهج في إيجاد نقاط التقاء حول إمكانية وضع برنامج عمل. ولذلك، نأمل في أن تُيسر الوثيقة التي جمعتها أمانة المؤتمر وعُيِّمت الأسبوع الماضي إجراء مناقشة مفتوحة ومستنيرة. وإنني أتطلع إلى هذه المناقشة في الأسبوع المقبل، وأدعو الوفود إلى النظر في تقديم أفكار جديدة ونهج مبتكرة، بما في ذلك من خلال الإفادات المكتوبة، التي يمكن أن تسد الفجوات القائمة. وقد تكون العملية المقترحة موجهة نحو تحقيق النتائج، إذا كانت الجهات الفاعلة الرئيسية والأعضاء الآخرون على استعداد للمشاركة.

وبينما نبذل كل الجهود في سبيل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج العمل، من المهم أيضاً الحرص على استخدام الوقت القليل لدينا استخداماً جيداً. ولذلك، أعزم السعي إلى إجراء مناقشات موضوعية بشأن بنود جدول أعمال المؤتمر، التي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز فهم مواقف بعضنا البعض، وكذلك تثقيف أنفسنا بخصوص التطورات ذات الصلة التي تحدث خارج هذا المؤتمر. إن الإرادة الجماعية للأعضاء هي ما سيحدد مستقبل أعمال مؤتمر نزع السلاح. ولذلك، فإن العبء النهائي يقع على عاتق بلدانكم وبلدي، بصفتنا أعضاء في هذا المؤتمر، لمواصلة المشاركة في محاولة بناء الثقة المتبادلة وكذلك إيجاد أرضية مشتركة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.

وإذ ندافع عن مواقفنا الوطنية ذات الصلة في هذا المحفل، فإن من مسؤوليتنا جميعاً أيضاً التواصل مع عواصمنا وإفادتها بشأن أوجه المرونة والأفكار الجديدة التي من شأنها أن تمهد الطريق نحو تطورات إيجابية وأن تحقق نتائج ملموسة. ويجب علينا أيضاً أن نسعى إلى استرجاع الاهتمام اللازم بالمؤتمر على أعلى المستويات السياسية من أجل الحفاظ على سلامته ومصداقيته والمضي قدماً وتحقيق الزخم. وأؤكد لكم التزام وفد بلدي وتفانيه في العمل عن كثب مع جميع أعضاء المؤتمر في إطار من الانفتاح والشفافية في أداء هذا الواجب الهام بوصفه الرئيس الأول للمؤتمر في دورته لعام ٢٠١٨.

وبهذا أختتم ملاحظاتي بصفتي الرئيس.

وإنه لمن دواعي سروري الآن أن أعطي الكلمة للسيدة إيزومي ناكاميتسو. ويمكن طرح الأسئلة عليها بعد أن تدلي ببياناتها.

السيدة ناكاميتسو (الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أصحاب السعادة، حضرات المندوبين الموقرين، حضرات السيدات والسادة، أيها الزملاء الأعزاء، في العام الماضي، كان لي شرف مخاطبة هذه الهيئة عندما كانت دورتكم على وشك الانتهاء. واليوم، لي عظيم الشرف بمخاطبتكم في الجلسة الافتتاحية لعملكم في العام الجديد. ومنذ أيلول/سبتمبر الماضي، ما فتئ الأمين العام غوتيريش ينبه إلى أن القلق العالمي بشأن الأسلحة النووية بلغ أعلى مستوياته منذ الحرب الباردة. وبينما رحبنا بالتقدم المحرز خلال هذا الشهر في المحادثات بين الكوريتين وبجميع الجهود الأخرى التي ساهمت في تخفيف بعض التوترات، لا يزال يتعين ترجمة هذا الالتزام إلى استئناف الحوار الصادق المؤدي إلى تحقيق السلام ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

وبينما نرحب بالذكرى السنوية الثانية ليوم التنفيذ في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة بشأن البرنامج النووي الإيراني، هناك تقارير مستمرة تفيد بعدم التيقن من التزام المشاركين بصونها على المدى الطويل. ونعتقد أن خطة العمل الشاملة المشتركة هي دليل قوي على قوة الدبلوماسية والعمل الجماعي في معالجة التحديات المتعلقة بعدم الانتشار، ويدعو الأمين العام إلى مواصلة الالتزام الكامل من جانب جميع المشاركين.

وبينما يبدو كل من الاتحاد الروسي والولايات المتحدة في طريقهما إلى تحقيق عملية تقليص الترسانات النووية المتفق عليها بحلول الشهر المقبل، وهي خطوة مهمة لا بد من الإشادة بها، لا يبدو أن هناك أي مفاوضات جارية لتقليص هذه الترسانات بعد انتهاء المعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها في عام ٢٠٢١. وتبقى دول أخرى مسلحة نووياً غير مقيدة بقيود ملزمة مماثلة أو بأي وسائل للتحقق على الرغم من بعض التدابير الانفرادية التي سنّها بعضها. وإلى جانب هذه المسائل المحددة، فإننا نشعر بقلق شديد إزاء إشارات تدل على أن الالتزامات بنزع السلاح النووي ربما لم تعد ذات قيمة، وأن زيادة دور الأسلحة النووية في المذاهب الأمنية يجري النظر فيها بجِد، وأن برامج تحديث الترسانات النووية القائمة وتعزيزها وتوسيعها متواصلة. ويبقى توافق الآراء بشأن النهج الصحيح لنزع السلاح النووي مشروخاً. وبالنظر إلى ما وراء مسائل نزع السلاح النووي، تتجاوز النفقات العسكرية العالمية الآن مستويات الحرب الباردة. واستبيحت محظورات استخدام الأسلحة الكيميائية والتجارب النووية مراراً وتكراراً. وتواصل النزاعات المسلحة المعاصرة تدمير حياة المدنيين والهيكل الأساسية التي يعتمدون عليها. وكما نبهتُ هذه الهيئة في أيلول/سبتمبر، فإن هيكلاً سلامنا وأمننا الدولي يكافح لمواكبة الآثار الناجمة عن ظهور قدرات عسكرية جديدة وتكنولوجيات حديثة. وأعتقد أن الوقت قد حان للسؤال مرة أخرى عن مدى استعداد وقدرة المؤتمر وآلية نزع السلاح بالأمر المتحدة ككل للتصدي بفعالية للتحديات التي تجسدها الحالة الراهنة.

ولا يزال الأمين العام ملتزماً بمؤتمر نزع السلاح، ويتطلع إلى فرصة مخاطبتكم شخصياً هذا العام. وإلى ذلك الحين، نعتزم تكريس اهتمام كبير للعمل مع رؤساء المؤتمر وأعضائه على تيسير استئناف المفاوضات هذا العام. وإذ نركز من جديد على الكيفية التي نعيد بها هذا المؤتمر إلى أعماله الأساسية، قرر الأمين العام أنه سيكون من المهم أيضاً النظر في كيفية إعطاء زخم جديد للجهود العالمية المبذولة في سبيل نزع السلاح وتخفيفها. ويعكس هذا القرار إيماناً بأن

الحالة الدولية الراهنة تؤكد ضرورة إعادة صياغة وتحديث طويلة الأمد لأولويات نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن مواجهة التحديات الجديدة. وهو كذلك اعتراف بأن تعميق الانقسامات واستمرار الركود في هذا الميدان يؤدي إلى تفاقم التوترات وخلق أخطار جديدة. ونعتقد أن تنشيط جوانب عديدة من جدول أعمال نزع السلاح التقليدي يمكن بربطها بالأولويات المعاصرة بوضوح وتبويبها مكانة مركزية ضمنها. وعلى سبيل المثال، يبقى الإفراط في تكديس الأسلحة وانتشارها من بين أكبر العوامل الدافعة إلى احتمال نشوب النزاع المسلح الدولي ويشير إلى ضرورة إدراج نزع السلاح بطريقة أكثر فعالية في مختلف إجراءات الأمم المتحدة الوقائية. وفي مجال الأعمال الإنسانية، جلب الطابع الحضري المتزايد للنزاع المسلح الانتباه إلى تزايد أثر استخدام الأسلحة التقليدية على المدنيين والهيكل الأساسية المدنية.

وفيما يخص الصلة المهمة بين نزع السلاح والتنمية، فإنه بالإضافة إلى الحد من تدفقات الأسلحة غير المشروعة، هناك حاجة إلى تعزيز الروابط بين بلوغ أهداف نزع السلاح المختلفة وتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة. ومن المأمول أن يؤدي تحديد النظر في أهداف نزع الأسلحة التقليدية من منظور الشواغل المعاصرة إلى إعطاء زخم جديد للجهود العالمية لنزع السلاح في وقت عادت فيه الحاجة إلى نزع السلاح لتحل صدارة الاهتمام الدولي مرة أخرى. إن جهودكم المبذولة في سبيل إعادة هذه الهيئة، أي مؤتمر نزع السلاح، إلى عملها الهام سيكون لها أثر حاسم في الكيفية التي يمكننا بها جماعة تنشيط إجراءات نزع السلاح وتحديثها. دعونا نعمل معكم، وندعم جهودكم بأفضل ما لدينا بصفتنا الأمانة، بيد أننا لن نستطيع تحقيق الفعالية إلا حضرتم إلى غرفة الاجتماعات التاريخية هذه ومعكم إرادتكم السياسية للعمل معاً. وسيبحث الأمين العام عن فرصة لتقديم خطاب رئيسي في النصف الأول من هذا العام يحدد فيه خطته لنزع السلاح. وباسمه، فإنني ملتزمة باتباع نهج متعدد الجهات صاحبة المصلحة في العمل على وضع جدول الأعمال هذا. ونحن نتطلع إلى العمل معكم في مختلف السياقات خلال الأشهر المقبلة بشأن هذه المبادرة.

حضرات المندوبين الموقرين، في ملاحظات الأمين العام المقدمة إلى المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن التصدي للتحديات المعقدة المعاصرة التي يواجهها السلم والأمن الدوليان، ذكر الأمين العام ثلاث نقاط هي الأبرز على وجه التحديد في معضلاتنا الحالية. فأولاً، نحن لا نشهد تغييراً كميّاً فحسب، بل إن التغيير هو كذلك نوعي في الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين. ثم إن مخاطر الأسلحة النووية عادت إلى الواجهة والمحور من جديد، ومخاطر أمن الفضاء الإلكتروني في تصاعد، وانخفض عدد النزاعات المسلحة على المدى الطويل، لكن النزاعات ازدادت بشدة في الشرق الأوسط وأنحاء من أفريقيا. ثانياً، يعني الطابع المتغير للنزاع إعادة التفكير في نهجنا، من حيث الطريقة التي نعمل بها وطريقة عملنا مع الآخرين. ثالثاً، يجب أن نركز في كل ما نفعله على الوقاية. ويحدوني الأمل في إمكانية أن تكون هذه المنظورات جزءاً من الحل الذي يفتح الطريق نحو عالم أكثر أماناً وأماناً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثلة السامية على البيان الذي أدلت به، والآن، أيها السيدات والسادة، يمكنكم طرح الأسئلة على السيدة ناكاميتسو بعد أن أدلت ببيانها. وأشكرها على التزامها والعمل الذي تضطلع به. ويرجى اغتنام الفرصة لفهم بعض التعليقات التي أدلت بها على نحو أفضل، والتي تفضلت بمعالجتها.

لا أرى أي إشارة في الوقت الراهن، لكن أعتقد أن السيدة ناكاميتسو ستقضي معنا معظم اليوم، وستكون أمامنا عدة فرص للتعقيب على المسائل التي طرحت أثناء المناقشات.

والآن، أود الانتقال إلى قائمة المتحدثين لهذا اليوم. وفيما يلي الوفود التي طلبت تناول الكلمة الموجودة في قائمتي حتى الآن، وهي: بيرو وبلغاريا وألمانيا والنرويج والبرازيل والسويد والمكسيك وتركيا ورومانيا وكندا وأستراليا وإسبانيا وبلجيكا واليابان وإيطاليا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفرنسا والمملكة المتحدة ونيلاوس وهولندا وإندونيسيا. وأدعو ممثل بيرو إلى تناول الكلمة.

السيد دي لا بوينتي (بيرو) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بالإعراب عن تقديري لترحيبكم الحار بالممثلين الجدد قبل دقائق، وعن ترحيب بلدي ترحيباً حاراً بالوفود الموقرة، وتهنئتك على توليكم قيادة أعمالنا في إطار مؤتمر نزع السلاح. ونحن واثقون من قدرتك المشهود لها لأداء هذه المهمة الحساسة، ولكم أن تعولوا على دعم وفد بلدي الكامل في مساعدتكم على إنجاح عملكم. وأود أيضاً أن أنوه بالخطاب القيم الذي ألقته السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح.

سيدي الرئيس، إنه لشرف لي أن أخاطب المؤتمر للمرة الأولى في قاعة فرانسيسكو دي فيتوريا التاريخية، المحاطة باللوحات الضخمة التي تصور العالم والقيم الإنسانية النبيلة، من قبيل العدالة والأمل والسلام والحرية والقانون. ولنا في بداية دورة جديدة فرصة لتجديد جهودنا المبذولة في سبيل تحقيق السلم والأمن العالميين، ولإبداء إرادتنا السياسية لتنشيط أعمال هذا الحفل.

يجب علينا أن نبعث برسالة واضحة إلى المجتمع الدولي تفيد بأننا جادون في التزامنا بالمثل النبيلة التي ذكرتها للتو، والتي ينبغي أن تكون لعملنا ملهماً.

إننا ندرك مساهمة المؤتمر بوصفه محفلاً للتفاوض أتاح إحراز تقدم كبير في مجال نزع السلاح قبل سنوات عديدة. وعلى الرغم من الشلل المحبط الذي أثار لزمناً طويلاً في محفل بالغ الأهمية للأمن الدولي، يجب ألا نفقد عزماً على مواصلة وتشجيع حوار صريح يمكننا من تجاوز خلافاتنا في البحث عن نتائج واتفاقات ملموسة. لذلك ما زلنا نأمل أن يكون عام ٢٠١٨ معلماً تاريخياً يشهد عودة المؤتمر إلى النهوض بالأعمال الموضوعية عن طريق اعتماد وتنفيذ برنامج عمل شامل ومتوازن يُمكن من بدء المفاوضات بشأن المسائل ذات الأولوية، خصوصاً ما يتعلق منها بنزع السلاح النووي ومنع إنتاج المواد الانشطارية وتحقيق ضمانات الأمن السلبية. وفي هذا الصدد، نقدر التجميع الذي شاطرتم الوفود إياه تقديراً كبيراً، ونحن على ثقة بأنه سيكون مفيداً للغاية في تيسير مناقشاتنا وحفز الأفكار بشأن السبل الفضلى لتناول الاقتراحات وتحديد اتجاه عملنا.

ولدى بيرو تقليد قديم في الالتزام بجميع الجهود المتعددة الأطراف التي تصب في اتجاه تعزيز السلام ونزع السلاح والأمن الدولي. وإننا نؤيد جميع المبادرات المؤدية إلى نزع السلاح العام والكامل، مع إعطاء الأولوية إلى الحظر والإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل. ولا يمكننا أن نظل غير مباليين إزاء الواقع غير المقبول المتمثل في عالم فيه قدرة نووية تهدد البشرية جمعاء باستمرار. ذلك أن العواقب الوخيمة لاستخدام الأسلحة النووية تمتد خارج الحدود الوطنية ويمكن أن تؤثر تأثيراً شديداً في البيئة والتنمية والاقتصاد والأمن الغذائي والصحة وبقاء الأجيال الحالية والمقبلة. ولهذا السبب نؤيد تأييداً شديداً بدء المفاوضات داخل مؤتمراتنا، الذي هو الحفل الطبيعي للمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن مسائل نزع السلاح.

ومع ذلك، لا مفر من التسليم بأن غياب توافق الآراء بشأن وضع برنامج عمل قد أدى إلى إجراء مفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح خارج هذا المحفل. وفي هذا السياق، قررت بيرو أن ترعى القرار الذي أفضى إلى إجراء المفاوضات داخل الجمعية العامة بشأن إبرام معاهدة لحظر الأسلحة النووية. وقد قمنا بذلك علماً منا بأن الوضع الراهن لا يمكن أن يستمر، وإيماناً بأن ثمة ضرورة أخلاقية تفرض الاستجابة لصرخة المجتمع الدولي من أجل إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وتحمل هذه المسؤولية، كانت بيرو من أوائل الدول الموقعة على المعاهدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتنويه بالدور القيادي الذي اضطلعت به في هذا الإنجاز الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية، ونرحب بالتقدير المتميز الذي حظيت به المنظمة بأن مُنحت جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠١٧.

إننا ندرك الاحتياجات الدفاعية والأمنية والمصالح العسكرية الاستراتيجية التي تحول دون مواصلة التقدم في الجهود التي نبذلها في التفاوض داخل هذه القاعة. ومع ذلك، نعتقد أننا بحاجة إلى الإصرار على تحقيق مساعيها، وتحمل المسؤوليات التي يلقيها علينا المجتمع الدولي والوصول إلى نقطة التحول التي ستنتهي الجمود المضر بهذا المؤتمر. ويتطلب ذلك أن تتحلى جميع البلدان الممثلة هنا بالمرونة لتتمكن معاً من مواجهة التحديات المعقدة التي تعترض الأمن العالمي، من خلال اعتماد برنامج عمل وبدء المفاوضات على نحو عاجل.

إننا نرى أن ثمة مسؤولية خاصة تتحملها الدول الحائزة لأسلحة نووية والدول التي تواصل تطوير برامج نووية جديدة في تحد واضح للقانون الدولي والسلم والأمن الدوليين، كما هو حال البرامج النووية وبرنامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ويتابع بلدي عن كثب وباهتمام كبير أي إمكانية للحوار من شأنها أن تتجاوز الخلافات وتخفف من حدة التوتر وتؤدي إلى نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية. وندعو أيضاً إلى تغليب الأمن العالمي على الاعتبارات الفردية، بحيث يمكن للبشرية أن تصبو إلى عالم خال من تهديد الأسلحة النووية.

وقد بدأت بيرو للتو فترة ولايتها في مجلس الأمن كعضو غير دائم لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ومنذ بداية عضويتنا في هذه الهيئة الموقرة، اضطلعنا بالمهمة الموكلة إلينا بأقصى قدر من الجدية. وفي هذا السياق، نشجع تنفيذ نهج جديد قائم على السلام المستدام كوسيلة لتقديم استجابة أكثر اتساقاً للتحديات العالمية الجديدة والمتغيرة في مجال السلم والأمن الدوليين. وهذا يعني من بين أنشطة أخرى التصدي للأسباب الجذرية للصراعات قبل وقوعها وفي أثنائها وبعدها، بوضع سياسات موجهة نحو التنمية وبمشاركة أكبر من جانب النساء والشباب. ويتطلب الأمر كذلك التركيز بصفة خاصة على الدبلوماسية الوقائية في محاولة لإنهاء التوجس الذي يميل إلى خلق تصورات بانعدام الأمن فيؤدي ذلك إلى تكديس الأسلحة. ولذلك، سندعم إنشاء قنوات مفتوحة للتواصل والتفاهم وإجراءات منفتحة وشفافة وآليات للرصد والتحقق وبروتوكولات لإدارة الأزمات. وإلى جانب التدابير الأخرى لبناء الثقة، ستؤسس هذه التدابير الحد الأدنى من التعاون الذي من شأنه أن يقلل من خطر التصعيد أو وقوع حوادث ذات عواقب وخيمة.

وأخيراً، سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أجدد التأكيد على أن وفد بيرو على أتم الاستعداد للعمل بنشاط مع جميع البلدان الممثلة هنا للتوصل إلى توافق في الآراء يتيح إحراز تقدم نحو تحقيق إنجازات ملموسة على الطريق الصعب المؤدي إلى نزع السلاح العام والكامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم لبيرو على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس، وأعطي الكلمة الآن للمثلة الدائمة لبلغاريا.

السيدة كوستادينوفا (بلغاريا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، يشرفني تناول الكلمة نيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً، والجبل الأسود وألبانيا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد: البوسنة والهرسك، فضلاً عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئة سري لانكا على توليها الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لهذا العام. ويمكنكم أن تعولوا على دعم الاتحاد الأوروبي لتحقيق بداية ناجحة للدورة. ونشكر الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على رسالتهما واستمرار دعمهما ومشاركتهم من أجل إعادة المؤتمر إلى مساره الصحيح. ويعيد الاتحاد الأوروبي تأكيد التزامه بتحديد الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي استناداً إلى المعاهدات، ويشدد على ضرورة تجديد الجهود المتعددة الأطراف وتنشيط الهيئات التفاوضية المتعددة الأطراف، ولا سيما مؤتمر نزع السلاح. وجميعاً قلقون ومتأثرون بالبيئة الأمنية الحالية الصعبة المتغيرة باستمرار، التي تتسم بالتوترات الدولية والحشود العسكرية والصراعات الإقليمية وخطر الإرهاب العالمي. وتمارس كل هذه الأمور المذكورة الضغط على الهيكل العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. لذا علينا أن نسعى لوقف هذا الاتجاه المثير للقلق، واستئناف الحوار والثقة، والانتقال من المواجهة إلى التعاون لنصبح قادرين على حل التحديات العالمية. ولا غنى عن التعددية الفعالة والنظام الدولي القائم على القواعد، المتمحور حول الأمم المتحدة في صميمه، لضمان صون السلم والأمن الدوليين.

إن البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية غير القانونية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل خطراً جسيماً ومتزايداً على السلم والأمن الدوليين وتقوض نظام عدم الانتشار العالمي. ويدين الاتحاد الأوروبي باستمرار التجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإطلاقها للقذائف التسيارية، وهو ما يمثل انتهاكاً صارخاً للقرارات المتعددة الصادرة عن مجلس الأمن. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن قراره ٢٣٩٧ (٢٠١٧) بالإجماع، وندعو جميع الدول إلى التنفيذ الكامل والفعال للتدابير التقييدية فيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويجري حالياً إدراج أحكام قرار مجلس الأمن الأخير في تشريعات الاتحاد الأوروبي، وزاد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بالأمس من تشديد جزاءات الاتحاد الأوروبي الصارمة والمستقلة.

ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على التخلي تماماً عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية بغية تحقيق السلام الدائم ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية بوسائل سلمية. والمحادثات الرفيعة المستوى التي عقدت مؤخراً بين جمهورية كوريا والجمهورية الشعبية الديمقراطية هي إشارة مشجعة، ولكن من الضروري التعجيل ببذل الجهود من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لمعالجة مواطن القلق الدولية المتعلقة بأنشطتها النووية

وبالقذائف التسيارية والامتنال لالتزاماتها الدولية، بما في ذلك العودة إلى الامتنال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وبالإضافة إلى ذلك، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على توقيع معاهدة حظر التجارب النووية والتصديق عليها دون تأخير. وثمة حاجة إلى تعزيز الثقة، وتخفيف حدة التوترات والتمهيد لإجراء حوار مجد يهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي بصورة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها في شبه الجزيرة الكورية.

ويمكن أن يساعد الضغط الدولي الموحد إلى جانب الحوار والحوافز في حل حتى أكثر أزمات الانتشار إلحاحاً، كما رأينا في حالة جمهورية إيران الإسلامية. وخطة العمل الشاملة المشتركة هي نتيجة الجهود الدبلوماسية التي بذلت على مدى قرابة ١٣ عاماً بتيسير من الاتحاد الأوروبي، وأيدها قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) بالإجماع. ووحدة المجتمع الدولي أمر أساسي للحفاظ على الاتفاق والتأكد من أن البرنامج النووي الإيراني لا يمكن أن يخدم إلا الأغراض السلمية والمدنية تحت ضمانات قوية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتعزز خطة العمل الشاملة المشتركة النظام العالمي لعدم الانتشار على أساس معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لتكون بذلك مكسباً هاماً للأمن الإقليمي والدولي. ونتوقع من جميع الأطراف أن تواصل التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق.

سيدي الرئيس، نحن متحدون في دعمنا لمعاهدة عدم الانتشار التي تبقى حجر الزاوية في النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية، والركيزة الأساسية لمساعي نزع السلاح النووي وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وعنصراً هاماً في مواصلة تطوير تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية. وهذه الركائز الثلاث على نفس القدر من الأهمية ويعزز بعضها البعض. وبينما تقترب من الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، وهي دورة هامة من جميع الجوانب، تتزامن مع الذكرى السنوية الخمسين للمعاهدة، فإن أولويتنا تتمثل في دعم وحفظ وتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها الأداة المتعددة الأطراف الرئيسية لتدعيم السلم والأمن والاستقرار، وتشجيع طابعها العالمي وتعزيز تنفيذها.

وفي هذا السياق، سيضطلع الاتحاد الأوروبي بدور بناء ونشط في متابعة الالتزامات والتعهدات المقطوعة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو المضطلع بها خلال المؤتمرات الاستعراضية السابقة بشأن الركائز الثلاث جميعها. ومن خلال رئاسة اجتماعي اللجنة التحضيرية الأول والثاني، أوضحت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن روح ونص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يزالان بالغين الأهمية للاتحاد الأوروبي في مجال عدم الانتشار. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ملتزمة باتباع سياسات تتسق تماماً مع المعاهدة والإسهام في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. ونشدد على ضرورة إحراز تقدم ملموس نحو التنفيذ الكامل للمادة السادسة من المعاهدة، ولا سيما من خلال إجراء تخفيض شامل في المخزون العالمي من الأسلحة النووية، مع مراعاة المسؤولية الخاصة للدول الحائزة لأكثر الترسانات النووية. ونشدد على أهمية الحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وندعو الطرفين الموقعين على هذه المعاهدة إلى المشاركة الفعالة في الحوار بشأن سبل كفالة الامتنال التام والقابل للتحقق منه. ومعاهدة الأسلحة

المتوسطة المدى اتفاق بارز في مجال تحديد الأسلحة أدى إلى القضاء على فئة كاملة من الأسلحة، بما في ذلك حوالي ٣ ٠٠٠ قذيفة تسيارية نووية وتقليدية من القارة الأوروبية. والمعاهدة حيوية لأمننا وإسهام ملموس من الطرفين الموقعين للوفاء بالتزاماتهما بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونلاحظ أنه بحلول ٥ شباط/فبراير ٢٠١٨ من المقرر أن تحترم الولايات المتحدة والاتحاد الروسي الحدود المركزية المفروضة على الأسلحة الاستراتيجية في المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية. ونشجع الطرفين على تمديد المعاهدة والسعي إلى إجراء مزيد من التخفيضات في ترساناتهما، بما في ذلك الأسلحة النووية الاستراتيجية وغير الاستراتيجية، المنشورة وغير المنشورة. ونشجع الولايات المتحدة والاتحاد الروسي تحديداً على إدراج الأسلحة النووية غير الاستراتيجية في عمليات الحد من الأسلحة ونزع السلاح النووي، وإجراء المزيد من المناقشات بشأن تدابير بناء الثقة والشفافية، وأنشطة التحقق والإبلاغ والحد من درجة الاستعداد التعبوي في منظومات الأسلحة النووية إلى الحد الأدنى الضروري.

ونناشد جميع الدول المعنية إلى اتخاذ تدابير عملية مناسبة للحد من خطر اندلاع حرب نووية. ويمثل تعزيز عالمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتعجيل ببدء نفاذها أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي. ولمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهمية حاسمة في نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. فقد أصبحت صكاً قوياً وفعالاً بنظام قوي للتحقق. وندعو جميع الدول، وبخاصة بلدان المرفق ٢ التي لم تقم بالتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى القيام بذلك دون أي شروط مسبقة أو إبطاء. ونرحب بإعادة التأكيد على أهمية المعاهدة من خلال قرار مجلس الأمن ٢٣١٠ (٢٠١٦).

سيدي الرئيس، لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء يشعرون ببالغ القلق من استمرار المأزق الذي يعرفه المؤتمر واستمرار فشله في التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. والمؤتمر هو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح، وينبغي أن يضطلع بدوره الحيوي للتفاوض بشأن معاهدات نزع السلاح المتعددة الأطراف وفقاً لولايته. ونناشد الرئاسة القادمة وجميع أعضاء المؤتمر ببذل قصارى جهودهم للخروج من المأزق وأن يتبعوا النموذج الناجح لهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي تمكنت من التوصل إلى توافق في الآراء في العام الماضي بعد سنوات عديدة من الجمود. ويشجع الاتحاد الأوروبي المؤتمر على الانطلاق من المناقشات الموضوعية التي عقدت في العام الماضي في إطار الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً. وعلى الرغم من أننا نأسف لعدم التوصل لأي توصيات توافقية، نظراً إلى تباين الآراء، فإن الطابع التقني لهذه التبادلات كان مفيداً في التوصل إلى فهم أفضل لمختلف المواقف والشواغل بهدف بناء أرضية مشتركة للأعمال الموضوعية على مستوى جميع البنود الأساسية. ودعونا لا نضيع الوقت في مناقشات إجرائية مطولة، وأن نسمح باستمرار العمل على تحديد مجالات التقارب حتى نكون مستعدين على نحو أفضل لبدء المفاوضات عندما يسمح السياق العام بذلك. ويمكننا تقييم الحصيلة وتحديد دور وأولوية مواضيع المؤتمر الأساسية في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح، والنظر في نطاق المعاهدات والاتفاقات الأخرى المحتملة وفي أهدافها وترتيباتها القانونية. ويمكن أن يتضمن برنامج العمل هذه العملية.

وعلى النحو المذكور في الإجراء ٦ من خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، نحن موافقون على أن ينشئ مؤتمر نزع السلاح هيئة فرعية لتناول مسألة نزع السلاح النووي في سياق برنامج عمل متفق عليه وشامل ومتوازن. ولطالما كانت أولويتنا الشروع فوراً في إجراء مفاوضات في المؤتمر بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على أساس الوثيقة CD/1299 والولاية الواردة فيها. وفي هذا السياق، نحن ندعم عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى، بقيادة كندا، الذي تتمثل ولايته في تقديم توصيات بشأن العناصر الجوهرية لمعاهدة مستقبلية معنية بوقف إنتاج المواد الانشطارية، دون المساس بالمواقف الوطنية في المفاوضات المقبلة. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعلان وإقرار وقف اختياري فوري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، إذا لم تكن قد فعلت ذلك. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن أنه، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، قرر وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي تقديم الدعم إلى البلدان الأفريقية والآسيوية، وبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل تيسير مشاركتها في العملية الاستشارية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي أنشئت بموجب قرار الجمعية العامة لعام ٢٠١٦. وعُهد التنفيذ التقني لمشروع الاتحاد الأوروبي هذا، الذي تفوق قيمته ١,٢ مليون يورو، إلى مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، عن طريق فرع جنيف، وفرعه الإقليمي لنزع السلاح والمراكز الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح، وسيتيح هذا الوصول إلى أكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة خلال السنوات الثلاث القادمة.

وسيكون التحقق من نزع السلاح النووي مجالاً رئيسياً آخر من مجالات العمل في عام ٢٠١٨. ونرحب بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي. كما نتطلع إلى مزيد من العمل في المحافل الأخرى، من قبيل الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بالضمانات الأمنية السلبية، أوصى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ بأن يبدأ مؤتمر نزع السلاح المناقشات بهدف وضع توصيات بشأن جميع جوانب المسألة، دون استبعاد مسألة وضع صك دولي ملزم قانوناً. ويدرك الاتحاد الأوروبي المصلحة المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية في الحصول على ضمانات أمنية لا لبس فيها من الدول الحائزة للأسلحة النووية كجزء من ترتيبات أمنية ملزمة متفق عليها. ويدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى إعادة تأكيد الضمانات الأمنية القائمة التي أشار إليها قرار مجلس الأمن ٩٨٤ (١٩٩٥) وورد ذكرها في قرار مجلس الأمن ١٨٨٧ (٢٠٠٩) و ٢٣١٠ (٢٠١٦).

إن الاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام بنشاط في تحقيق أهداف الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، على النحو الذي يجسده الاقتراح الذي سبق أن وضعه الاتحاد الأوروبي بشأن وضع مدونة دولية لقواعد السلوك. ونخطط علماً بأن فريقاً جديداً من الخبراء الحكوميين سيجتمع لمناقشة العناصر الجوهرية لوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ومع أننا لا نستبعد إمكانية وضع قاعدة ملزمة قانوناً في المستقبل، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن أفضل التوقعات على المدى القريب لأمن أنشطة الفضاء الخارجي وسلامتها واستدامتها مرتبطة بمسؤولية تقاسم الفضاء وسعي الأمم الأخرى إلى الاتفاق على مبادئ طوعية للسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي.

وعلاوة على ذلك، أود أن أؤكد من جديد التزام دول الاتحاد الأوروبي منذ أمد طويل بتوسيع عضوية المؤتمر. ونشدد على أهمية تعزيز المشاورات الفنية بشأن توسيع عضويته ونؤيد بشدة تعيين منسق خاص في هذا الصدد. ونشجع أيضاً على تعزيز التفاعل بين المجتمع المدني والمؤتمر، ونأمل أن يُتخذ المزيد من الخطوات من أجل توسيع نطاق إسهامات المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية والمؤسسات البحثية. ونتطلع إلى تلقي المزيد من المعلومات عن منتدى المجتمع المدني التالي المقرر تنظيمه في عام ٢٠١٨.

وفي الختام، سيدي الرئيس، أود أن أشدد على أن تعزيز المساواة بين الجنسين والوعي الجنساني وتمكين المرأة ومنع العنف الجنسي والجنساني أولوية أفقية هامة للاتحاد الأوروبي. ونعتقد أن المشاركة النشطة والمتكافئة والدور القيادي للمرأة في صنع القرار، بما في ذلك ضمن مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، هو أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلم والأمن والتنمية المستدامة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وسائر القرارات ذات الصلة الرامية إلى النهوض بمجدول أعمال المرأة والسلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة بلغاريا التي تمثل الاتحاد الأوروبي على بيانها. والآن أعطي الكلمة لممثلة ألمانيا، صاحبة السعادة السيدة سوزان باومان، السفيرة الخاصة بنزع السلاح في وزارة الخارجية.

السيدة باومان (تكلمت بالإنكليزية): أولاً وقبل كل شيء، اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم مهمة أول رئيس لمؤتمر نزع السلاح في دورة عام ٢٠١٨. وتأكدوا من دعم بلدي المستمر والكامل لكم ولفريقكم.

إن ألمانيا تؤيد تماماً البيان الذي أدلت به بلغاريا باسم الاتحاد الأوروبي. وها نحن نبدأ الدورة الأولى في عام ٢٠١٨ في ظل ظروف عصيبة. وكما أفادت الممثلة السامية، ليست هناك حاجة ملحة إلى أن يقوم هيكل تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار المتعدد الأطراف بتخطي المأزق الحالي في العديد من المجالات فحسب، وإنما تدعو الحاجة أيضاً إلى الدفاع عن المؤتمر وجعله قادراً على التكيف مع التحديات الجديدة في القرن الحادي والعشرين. ولهذا الأمر أهمية خاصة، نظراً إلى أن البيئة الأمنية العالمية لا تزال هشة وصعبة.

وفي عام ٢٠١٧، اختبرت كوريا الشمالية قدراتها النووية ووسعت نطاقها، بما في ذلك وسائل إيصالها، على نحو لم يسبق له مثيل، وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، وعملت بذلك ضد مجتمع دولي موحد. وإننا نحث كوريا الشمالية على اتخاذ خطوات حاسمة لا رجعة فيها، للتخلص من أسلحتها النووية ووقف برنامجها للقذائف التسيارية والاستجابة بإيجاب لمختلف عروض الحوار من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للنزاع.

ولا يزال الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح تحت ضغط شديد. ومن الأمثلة عن ذلك معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى. فمنذ عام ٢٠١٤، أعلنت الولايات المتحدة تصميمها على أن روسيا تنتهك التزاماتها بموجب المعاهدة. وترحب ألمانيا بالمحادثات بين الولايات المتحدة وروسيا لحل المسائل العالقة. كما تدعو ألمانيا روسيا إلى معالجة مواطن القلق بطريقة شفافة وجهرية والشروع في حوار في مع الولايات المتحدة. ومن المصالح المشتركة للدول الأوروبية على وجه الخصوص امتثال هذا الاتفاق المرجعي لتحديد الأسلحة والحفاظ عليه.

وعلى الرغم من التحديات المتنامية، لاتزال جميع الأطراف ملتزمة بتنفيذ الاتفاق النووي الإيراني تنفيذاً كاملاً، وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية مراراً على امتثال إيران للاتفاق من خلال برنامج التحقق والرصد الذي وضعته المنظمة في الأجل الطويل. وخطة العمل الشاملة المشتركة إنجاز رئيسي في مجال عدم الانتشار النووي ورصيد مهم للأمن الإقليمي والعالمي.

وألمانيا مصممة بقوة على كفالة استمرار التنفيذ الكامل والفعال لخطة العمل الشاملة المشتركة بوصفها أفضل وسيلة لضمان الطابع السلمي الحصري للبرنامج النووي الإيراني. وفي الوقت نفسه، فإننا نشعر ببالغ القلق إزاء برنامج إيران للقذائف التسيارية وأنشطة طهران الإقليمية المعضلة. وسنعمل مع شركائنا على معالجة هذه المسائل مع العمل عن كثب مع جميع الأطراف المعنية، وإن كان ذلك خارج خطة العمل الشاملة المشتركة وفي أشكال ومحافل أخرى.

وفي عام ٢٠١٧، شهدنا أيضاً بدء دورة جديدة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي حجر الزاوية للهيكل الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، حيث استطاعت الرئاسة الهولندية الملتزمة والقديرة جداً بث روح جديدة بناءً في هذه العملية. ونحن على ثقة بأن الدورة الثانية للجنة التحضيرية المزمع عقدها في عام ٢٠١٨ ستنتقل من هذا النجاح، ونؤكد للرئيس المقبل دعمنا التام في صون وتعزيز هذا الصك الهام الذي كان له دور أساسي في الحفاظ على السلام والاستقرار في العالم لما يقرب من خمسة عقود. ومن أجل ذلك، نحن بحاجة إلى تعزيز مشاركتنا في الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبلدان مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، بما فيها ألمانيا، ملتزمة التزاماً قوياً بالهدف المتمثل في الحفاظ على المعاهدة وتعزيزها، وقد جددت تأكيد التزامها خلال اجتماعها الوزاري المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

وفي عام ٢٠١٧ كذلك، اتفق على معاهدة حظر الأسلحة النووية وفُتح باب التوقيع عليها. وكما هو معروف جيداً، فإن ألمانيا لم توقع هذه المعاهدة ولا تعترف بالقيام بذلك، فنحن لا نرى أنها ستقدم أي قيمة مضافة للهيكل الأمني الحالي. ومع ذلك، علينا أن نفهم السبب الذي جعل هذه المعاهدة تخرج إلى الوجود وسبب مشاركة العديد من البلدان في هذه العملية. ببساطة، يشعر جزء كبير من المجتمع الدولي بخيبة الأمل إزاء التقدم الضئيل الذي أُحرز في مجال نزع السلاح النووي على مدى السنوات الماضية. ونحن أيضاً نأسف لعدم إحراز أي تقدم. ومع ذلك، فنحن نعتقد أنه بدلاً من محاولة سلك طرق مختصرة، فإننا بحاجة إلى بذل مجهودات أكبر في سبيل اتخاذ مزيد من الخطوات الملموسة، أي، خطوات ملموسة لنزع السلاح النووي يُتفق عليها مع الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو فعال قابل للتحقق ولا رجعة فيه.

ولهذا تواصل ألمانيا الضغط من أجل إحراز تقدم ملموس من خلال اتخاذ نهج تدريجي محدد يأخذ البيئة الأمنية السائدة في عين الاعتبار. ويجب أن يشمل ذلك دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ. ومن المهم أيضاً إحراز تقدم نحو بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي من شأنها تعزيز السياق الأمني الحالي بصورة كبيرة من خلال الحد من مخاطر الانتشار ومنه تجميد عدد الرؤوس الحربية النووية في العالم بأسره.

ومن العوامل الرئيسية لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح النووي وضع آليات للتحقق من نزع. وبوجود فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي، هناك عمليتان

هامتان تجريان الآن في هذا الصدد خارج المؤتمر. ونحن نفضل إعادتهما إلى المؤتمر اليوم لا غداً وأن تبدأ مفاوضات حقيقية. ومع ذلك، لا ينبغي أن يمنعنا المأزق الحالي الذي يمر منه المؤتمر من مواصلة عملنا الجوهري نحو تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومن أجل إعادة بناء الثقة في البيئة الدولية الراهنة التي يطبعها التوتر وتعزيز النظام العالمي لعدم الانتشار، فضلاً عن السعي نحو نزع السلاح، نرى من الضروري تحديد نظرتنا إلى الدور المهم الذي تقوم به الضمانات الأمنية السلبية الحالية المقدمة من الدول الحائزة للأسلحة النووية في سياق معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وكميسر مشارك في المناقشات غير الرسمية ذات الصلة في المؤتمر العام الماضي، شجعنا دعم هذه المسألة على نطاق واسع، وهو ما يمكن أن يكتسي أهمية حاسمة في عملية كسر الجمود داخل المؤتمر.

واسمحوا لي الآن بالانتقال إلى جدول أعمالنا في مؤتمر لعام ٢٠١٨. فبعد ٢٢ سنة من الجمود، من المفهوم أن يتلاشى صبر الكثير من الأطراف، ونحن منهم. ومع ذلك، لا يمكننا الاستسلام في وجه هذا التحدي. والأكثر من ذلك أنه ما من بديل آخر أماننا غير استكشاف سبل جديدة للاستفادة من إمكانيات هذه الهيئة ومواردها على نحو أفضل. وتزايد أهمية قنوات التواصل التي يتيحها المؤتمر في سياق عالمي يتسم بتضارب المصالح الأمنية. فلنستفد أياً استفادة من هذه المنصة، بالانطلاق من التجارب الإيجابية السابقة حيث أجرينا مناقشات جوهرية بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية لهذا المحفل. وقد لا يكون الشروع في إجراء مفاوضات جوهرية كبرنامج عمل مرة أخرى أمراً واقعياً في عام ٢٠١٨، ولكن يمكن تيسير ذلك من خلال ولاية أكثر تحديداً للمؤتمر تلجح فيها هذه الأنواع من المناقشات المتعمقة بشأن بنود جدول الأعمال الأساسية دون الاضطرار إلى اللجوء إلى طرق ملتوية إجرائية طويلة لجعل ذلك ممكناً. ولكننا، إضافة إلى ذلك، بحاجة إلى إحراز تقدم على الأقل على مستوى بعض بنود جدول الأعمال الأساسية ووضع نهج جديدة. وقد يشمل ذلك إجراء مناقشات حول التحديات الأمنية العالمية الجديدة والتحديات المتصلة بالتهديدات التي تمثلها التكنولوجيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي أو التكنولوجيات ذاتية التشغيل.

سيدتي الممثلة السامية، سيدي الرئيس، لقد برهنت ألمانيا في مناسبات عديدة عن استعدادها للمضي قدماً بالعمل. وستواصل ألمانيا العمل بجد من أجل بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في بناء عالم أكثر أمناً واستقراراً من خلال نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وينطبق ذلك على المسائل النووية، ولكننا سنواصل كذلك العمل بنشاط في مبادرات عدم الانتشار النووي، مثل مبادرة الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، وبطبيعة الحال، الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن هذا المنطلق، أتمنى لنا جميعاً دورة مؤتمر حافلة بالعمل وموجهة نحو تحقيق النتائج في عام ٢٠١٨.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السفيرة الخاصة بنزع السلاح في وزارة الخارجية الألمانية على بيانها وعلى الكلمات الطيبة التي وجهتها إلى الرئيس. والآن أعطي الكلمة لسفير النرويج.

السيد براتسكار (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، دعوني أولاً أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. ونتمنى لكم وللرؤساء الخمسة الذين سيتعاقبون على الرئاسة كل التوفيق في المداولات المقبلة بشأن برنامج عمل المؤتمر. وأود أيضاً أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على ملاحظاتها الباعثة على التفكير.

وفي ظل المشهد الأمني العالمي الحالي الصعب، فإننا نرحب بأي تقدم في مجال تحديد الأسلحة. ومن شأن استئناف العمل الموضوعي في المؤتمر، على سبيل المثال، أن يكون خطوة هامة نحو الأمام. وإننا نشعر بقلق بالغ إزاء تهديدات الانتشار الحالية، ولا سيما التهديد الذي تمثله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ويساورنا القلق من أن تُعطى الأسلحة النووية مكانة أبرز في المذاهب الأمنية وأن نواجه سباقاً جديداً نحو التسليح النووي. ومن الواضح اليوم أن بعض الاتفاقات الرئيسية لتحديد الأسلحة تحت الضغط. ثم إن الإنجازات الهامة التي تحققت منذ نهاية الحرب الباردة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار معرضة للخطر. وما زلنا نواجه تحديات كبيرة في مجال الأمن النووي.

وفي هذه الأوقات التي يشوبها الاضطراب، يجب علينا الاستفادة استفادة كاملة من مختلف المجالات للالتزام من جديد وتشجيع الحوار وتعزيز الثقة. وترحب النرويج باتباع الولايات المتحدة وروسيا مساراً نحو حوار استراتيجي ثنائي. ونشجع على مواصلة المحادثات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. وتعتبر النرويج أن الاتفاق النووي مع إيران مثال جيد على الطريق التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج دبلوماسية. ويجب علينا التمسك بهذا الاتفاق.

ويجب علينا أيضاً الاستفادة بالكامل من الآلية الحكومية الدولية القائمة. لقد ظل مؤتمر نزع السلاح في حالة جمود لما يزيد عن عقدين من الزمن. ولا يمكننا أن نسمح باستمرار هذا الوضع، لا سيما في وقت تتزايد فيه المخاطر النووية. وليس المؤتمر غاية في حد ذاته، إنما هو محفل للدول التي تملك الأسلحة النووية وتلك التي لا تملكها لمناقشة الصكوك التي من شأنها أن تجعل العالم أكثر أماناً وللتفاوض بشأنها.

سيدي الرئيس، لا يمكننا تحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية ما لم تكن جميع الجهات صاحبة المصلحة جالسة حول الطاولة. فما من مسار سريع يتيح الوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وبغض النظر عن المواقف المتخذة بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، فإن علينا أن نبدأ العمل معاً إن أردنا تحقيق رؤية "عالم بلا أسلحة". فعلى سبيل المثال، نحن بحاجة إلى العمل أكثر على تحديد وتطوير تدابير عملية وفعالة للتحقق من نزع السلاح النووي. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في جهود نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ولذلك فمن الضروري إنجاح جولة الاستعراض الحالية في عام ٢٠٢٠. وبالقِيام بذلك، يجب علينا أن ندرك دور المعاهدة في تعزيز أمننا والتركيز على ما يوحدا. ورغم أن نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم يبدأ بعد تظل المعاهدة هدفاً رئيسياً منشوداً، وهو نزع السلاح ونظام عدم الانتشار العالميان. وقد نصت المعاهدة على قاعدة لحظر التجارب النووية ومعالجة مسألة التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وينبغي أيضاً النظر في سبل زيادة تعزيز هذه القاعدة.

ومواصلة الجهود المبذولة في مجال الأمن النووي مسألة ضرورية في التصدي للمخاطر النووية ومنع أي تفجيرات نووية، سواء أكانت متعمدة أم لا. وتظل الحكومة النرويجية ملتزمة أشد الالتزام بتعزيز الأمن النووي. ويدخل هذا ضمن نهج شامل إزاء الأمن وعدم الانتشار ونزع السلاح. وفي حزيران/يونيه من هذا العام، سنستضيف الندوة الدولية الثالثة المتعلقة بالتقليل من اليورانيوم العالي التخصيب في القطاع النووي المدني إلى أدنى حد. وكانت هذه المسألة من أولويات الأمن النووي للنرويج لعدة سنوات ولحكومات أخرى. والخطوة المنطقية التالية لجدول

أعمالنا هي الشروع في مفاوضات بشأن معاهدة للمواد الانشطارية. ويجب علينا جميعاً أن نأخذ في الحسبان أن الشروع في المفاوضات لا يعني التوصل إلى اتفاق. فنحن على علم باختلاف الآراء المتعلقة بهذه المعاهدة، بما في ذلك نطاقها وتعريفها ومهام الدعم المتعلقة بها، إلا أنه لا يمكن معالجة هذه المسائل ما لم نبدأ العمل على وضع معاهدة. وفي نهاية المطاف، من شأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن يحد من سباق للتسلح في المستقبل. كما يمكن أن يشجع على تعزيز الثقة بين الأطراف. وقد يؤدي ذلك إلى الاستعاضة تدريجياً عن مخزونات السلاح بموجب ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويمكن بناء الثقة من خلال التحقق من نزع السلاح النووي، وقد ييسر هذا بدوره إحراز تقدم على مستوى جدول أعمال نزع السلاح. وفي الأسبوع الماضي، قدمت الحكومة النرويجية برنامجها السياسي الجديد. وفي إطاره يعد التحقق من نزع السلاح النووي أحد المجالات ذات الأولوية لسياستها الأمنية.

سيدي الرئيس، عقب اعتماد قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١، يوجد فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتحقق من نزع السلاح النووي قيد الإنشاء. وستعقد دورته الأولى هنا في جنيف في منتصف أيار/مايو. وتنتظر النرويج من الفريق بناء مجموعة من الخبرات في مجال التحقق والاستلها من الأطر التعاونية مثل مبادرة المملكة المتحدة - النرويج ومبادرة الشراكة الرباعية للتحقق النووي والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي. وتقدر النرويج كثيراً التعاون الممتاز مع الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بإنشاء فريق الخبراء الحكوميين.

وخلال السنوات القليلة الماضية، ما فتئت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تستفيد من أداة فريق الخبراء الحكوميين في النهوض بأولوياتها المتعلقة بتحديد الأسلحة. ويمكن النظر إلى ذلك باعتباره تعبيراً عن الالتزام القوي بتعزيز بعض مسائل نزع السلاح. ومن البديهي أن يكون ذلك موضع ترحيب. غير أن الاستخدام المتزايد لفريق الخبراء الحكوميين قد يعد أيضاً مؤشراً على أن الآلية الحكومية الدولية القائمة لا تفي بولايتها. وفي هذه الحالة، فإنكم أمام مسألة أخطر من ذلك بكثير. ذلك أن مؤتمر نزع السلاح لا يمكنه لوحده حل أوجه قصور الجهاز الحكومي الدولي الحالي، ولكن باستطاعته تقديم إسهامات إيجابية. وفي نهاية المطاف، يعود الأمر إلى الدول الأعضاء في المؤتمر في التحلي بالمرونة اللازمة لتمكيننا من العودة إلى العمل. وفي السنوات السابقة، اقتربنا كثيراً من اعتماد برنامج عمل في عدد من المناسبات. وآمل أن نجعل من هذا العام الذي نتمكن فيه من ذلك أخيراً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير النرويج على البيان الذي أدلى به. وأعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد دي أغويار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، إن البرازيل تهنئكم على توليكم الرئاسة الأولى لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨ وتؤكد لكم تعاونها في إحراز تقدم جيد في عملنا. وأود أيضاً أن أنوه بحضور الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، وأن أشكرها، ومن خلالها الأمين العام للأمم المتحدة، على تعهداتها بالالتزام والانخراط في إعادة تنشيط برنامج نزع السلاح المتعدد الأطراف.

سيدي الرئيس، ينبغي أن يستجيب المؤتمر للتطورات التي تؤثر بشدة على نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية التي بني في إطارها. وليس للمنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن

نزع السلاح أن يمر بعام آخر من الشلل. والمؤتمر في حاجة إلى هيكل وجدول أعمال وبرنامج عمل. ويجب أن يستجيب للتطورات الحاصلة في العالم الحقيقي. فخلال العقدين اللذين عرفنا فيهما جموداً في المؤتمر لم يتوقف العالم عن التحرك نحو خطر استخدام الأسلحة النووية أو تفجيرها.

وحين جلسنا في هذه القاعة عند دورة عام ٢٠١٧، جرى التفاوض على معاهدة كاملة لحظر الأسلحة النووية انطلاقاً من الصفر، ووافق عليها ١٢٢ بلداً وفُتِح باب التوقيع عليها. وجميع معاهدات نزع السلاح الأخرى، وإن كانت ذات صلة من الناحية الإنسانية، ليست بتأثير وطموح المعاهدة الجديدة. وأماننا جولة أخرى جارية من الاستعراضات لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقرر أن تبلغ أوجها في عام ٢٠٢٠. ولا تبدو الآفاق حتى الآن واعدة بشكل خاص. واتخذت خطوة واعتمد قرار في الجمعية العامة لضخ بعض الدينامية في المناقشات بشأن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. غير أن هذه الخطوة أيضاً تقع خارج نطاق المؤتمر. وفي العام الماضي، استمعنا إلى الكثير من غليظ الكلام والمجازفة بشأن مسألة شبه الجزيرة الكورية. والآن، ومع بداية عام ٢٠١٨، تبدو المسائل أقل حدة مؤقتاً وبدأت دينامية جديدة لدبلوماسية كبيرة دون وضوح كبير في المال الذي يأخذنا إليه هذا التطور المتغير باستمرار والذي لا يمكن التنبؤ به.

إن مؤتمر نزع السلاح ومجتمع جنيف لنزع السلاح في حاجة إلى بداية جديدة ويستحقانها. وقد كانت المناقشات بشأن سبل المضي قدماً غنية ومفيدة في عام ٢٠١٧ ولكنها لم تترك أي نتائج رسمية يمكننا أن ننطلق منها الآن. ونحن نرى الحاجة إلى بذل جهد جماعي أكثر موضوعية وتحفيزاً في مؤتمر عام ٢٠١٨ لالتقاط وتفسير التغيرات الهيكلية الحاصلة في مجال التسليح والنزاع والسلام والأمن وأثرها العام في التنمية والرفاه العالمي على خلفية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. والبرازيل مستعدة ومنفتحة لإجراء مناقشة حقيقية بشأن جميع المسائل ذات الصلة بجدول أعمال نزع السلاح. ونؤيد إعادة التشكيل الجماعي لجدول أعمال وبرنامج عمل مجديين للمؤتمر، ولأساليب عملنا ومستوى الدعم الفني المتاح للمؤتمر والمساهمات الموازية الواردة من داخل المؤتمر وخارجه، ونقدر الترحيب والقيادة التي أتت في الوقت المناسب من أعلى رتب الأمم المتحدة. قد تبدو هذه العبارات عهوداً متكررة ناتجة عن الإحباط من غياب طويل لمبادرات واتفاقات منظمة، ولكن إذا كان للآخرين نفس المزاج والاستعداد، فنحن مستعدون لدعمهم بالعمل والمشاركة البناءة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الدائم للبرازيل، وأعطي الكلمة الآن لسفيرة السويد.

السيدة بارد (السويد) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي في البداية أن أرحب ترحيباً حاراً بزملائنا الجدد من أيرلندا وبيرو ومصر والمكسيك وإيطاليا في هذه الهيئة الموقرة، مؤتمر نزع السلاح.

تؤيد السويد بيان الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً. وقد تناول البيان العديد من المسائل العامة المتعلقة بنزع السلاح، ولذلك أود أن أضيف بعض النقاط المرتبطة أكثر بالمؤتمر بصفة وطنية.

واسمحوا لي في البداية بتهنئة سري لانكا على تولي الرئاسة الأولى للمؤتمر. وأؤكد لكم أن السويد، وهي البلد التالي الذي سيتولى الرئاسة ضمن الرئاسة الست لهذا العام، تدعمكم في عملكم بكل صدق. وأود أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على رسالة الدعم

والتشجيع التي قدمتها. فالأفكار والاقتراحات الهامة التي قدمتها السيدة ناكاميتسو، والتي تبعث على التفكير كعادتها، هي تذكير بضرورة كسر الجمود المؤسف الذي ميز المؤتمر منذ أكثر من عقدين من الزمن، وإحراز تقدم حقيقي في مساعيها المشتركة.

سيدي الرئيس، لقد حان الوقت ليفي مؤتمر نزع السلاح، وهو المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لإجراء مفاوضات نزع السلاح، بالدور الذي أنشئ من أجله، أي إحراز تقدم حقيقي في مجال نزع السلاح. فلسنوات عديدة، استمع المؤتمر إلى أن الوفود مستعدة لإحراز التقدم. وكان ذلك في معظم الحالات منحصرًا في المسائل التي تختارها هذه الوفود فقط ووفقاً للشروط التي تحددها مسبقاً فحسب. وقد أدى ذلك إلى حلقة مفرغة من انعدام الثقة المتبادلة وفي بعض الأحيان إلى مناقشات إجرائية عبثية. لندع الشعارات القديمة جانِباً ونوجه تركيز عملنا صوب ما يمكن تحقيقه. ولنكن واقعيين ولكن طموحين في نفس الوقت. وهذا أقل ما تقتضيه البيئة الأمنية العالمية السائدة. وبطبيعة الحال ينبغي أن يكون التفاوض على معاهدات نزع السلاح هدفنا النهائي دائماً، وهو، في نهاية المطاف، المهمة الأساسية لهذه الهيئة. وما لم نحقق ذلك، يتعين علينا العمل بانفتاح وأن نسعى وراء حلول عملية للمضي قدماً بأعمال المؤتمر. فعلينا ألا نسمح للأمال غير الواقعية أن تكون عدو الصالح العام. وبالإرادة السياسية وروح التوافق والجهود المشتركة، قد نكون في طريقنا نحو نتائج توحدنا لا تفرقنا. فنزع السلاح لا يحدث من فراغ، وإنما يتعين علينا أن نعمل على تحقيقه. ونعتقد أن أعضاء المؤتمر قادرون على كسر الجمود الذي يشل المؤتمر منذ أمد طويل جداً. ويمكننا أن ننطلق من المناقشات البناءة التي جرت العام الماضي خلال اجتماع الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً وتحويل بعضها، أو غيرها من المقترحات والأفكار الخلاقة، إلى عمل بناء من شأنه تحقيق تقدم في نزع السلاح متعدد الأطراف بطريقة متحدة وفعالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة السويد على بياتها. وأعطي الآن الكلمة إلى سفيرة المكسيك.

السيدة فلوريس لييرا (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): سيدي الرئيس، أعرب عن تقديري لكلمات الترحيب الحارة التي وجهتموها إلى وفد بلدي. وأود أيضاً أن أنوه بحضور السيدة إيزومي ناكاميتسو، والجهود المبذولة حالياً لتنشيط جدول أعمال نزع السلاح وتحديثه.

السيدة آنيا كاسبرسن، نائبة الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، الزملاء الموقرون، يشرفني حقاً أن أشارك للمرة الأولى في اجتماع المؤتمر. وهي أيضاً مسؤولة جسيمة في هذا المنعطف الحرج لنزع السلاح الدولي.

سيدي الرئيس، أتمنى لكم كل النجاح في اضطلاعكم بالولاية المسندة إليكم، وأؤكد لكم الآن دعم وفد بلدي واستعداده للعمل مع أعضاء هذا المؤتمر في السعي إلى تحقيق عالم أكثر أمناً وسلاماً للجميع.

لا يخفى على أحد أننا نواجه حالياً الوضع الأمني الأكثر تعقيداً والحاحاً منذ انتهاء الحرب الباردة. وللمرة الأولى منذ عقود، تشير وسائل الإعلام إلى احتمال استخدام الأسلحة النووية، ويكشف خطاب بعض البلدان عن رغبتها في اللجوء إلى هذه الأسلحة، وهو ما يؤدي إلى تصعيد التوترات والتحريض على سباق نحو التسلح. وليس هذا هو العالم الذي توخينا بعد قرابة ٥٠ عاماً على بدء نفاذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

إن حالة عدم اليقين السائدة غير مقبولة. فمئذ بضعة أيام، شهدنا إنذاراً خاطئاً عن هجوم نووي وشيك، ولحسن الحظ، لم تكن للأمر عواقب أخطر، ولكنه أحيى النقاش بشأن الاستخدام المحتمل للأسلحة النووية بالصدفة أو بسبب تصورات خاطئة. وما دامت الأسلحة النووية موجودة، سيظل خطر تفجيرها قائماً مع ما يترتب على ذلك من آثار مدمرة للإنسانية. لذا يجب على الدول الحائزة للأسلحة النووية التصرف بروح المسؤولية والوفاء بالالتزامات التي قطعتها على نفسها أمام المجتمع الدولي، والتي يركز عليها النظام الدولي. نريد أن نرى قيادة حقيقية ونسمع قليلاً من الخطابة.

وتكرر المكسيك الإعراب عن بالغ قلقها إزاء الوضع الراهن. وبفضل الأعمال التي نفذت في السنوات الأخيرة، لا سيما في المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في أوصلو وناياريت وفيينا، لدينا الآن فهم أفضل للعواقب الإنسانية التي يمكن أن تنشأ عن تفجير الأسلحة النووية، وينبغي أن تكون هذه المعرفة كافية لنا لمضاعفة جهودنا الرامية إلى تحقيق نزع السلاح النووي. ويجب أن ترقى الآلية القائمة لنزع السلاح إلى مستوى المناسبة، عن طريق الاضطلاع بولاية كل المحافل ذات الصلة، وإحراز تقدم في هذا المجال.

ونحن ندرك أن العديد من العوامل تسهم في استمرار حالة الجمود التي يمر بها المؤتمر. وللأسف، لا تنقصنا البلدان التي تنكر وجود مشكلة، وتمنع بذلك إمكانية التوصل إلى حل. وفي هذا الصدد، ومن الناحية الإجرائية البحتة، يأمل وفد بلدي أن تولي دورة عام ٢٠١٨ الاهتمام الكافي بالنقاط التالية. أولاً، من الضروري أن يفي المؤتمر بولايتيه التفاوضية، التي صدرت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتأمل المكسيك أن تركز رئاسة الدورة الأولى لعام ٢٠١٨ جهودها، بموجب المادة ٢٧ من النظام الداخلي، على اعتماد برنامج عمل. ثانياً، تعتقد المكسيك أن العضوية في المؤتمر لا تجسد الوضع الدولي الراهن. وتأمل أن تتخذ التدابير والقرارات اللازمة، بموجب المادة ٢ من النظام الداخلي، في هذه الدورة لاستعراض العضوية المكونة للمؤتمر. ثالثاً، يرى بلدي أن أساليب عمل هذا المؤتمر تحتاج إلى تحديث. ونعتقد على وجه الخصوص أن هذا المحفل سيستفيد من وجود آلية تتيح مشاركة المجتمع المدني المباشرة والنشطة. وعليناً أيضاً إيجاد السبل الكفيلة بمنع إساءة استخدام قاعدة توافق الآراء، التي تهدف إلى تيسير الاتفاقات بشأن الصكوك القانونية، والتي لطالما استخدمت لمنع بدء المفاوضات.

سيدي الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين، لقد حان الوقت لاتخاذ القرارات، وكسر الجمود واستخدام هيكل هذا المؤتمر للسعي إلى وضع جدول أعمال لنزع السلاح، ما أحوجنا إليه في الوقت الراهن.

لقد كان بلدي واضحاً جداً بشأن هذه النقطة، وجاهر باعتراضه على عدم فعالية هذا المحفل حالياً وبعدم قبول الاستمرار في تخصيص الموارد الإنسانية والمالية والمهنية والسياسية لمؤسسة لا تفي بولايتها، بل تنغمس في ممارسة الدبلوماسية الفارغة. وتدعم المكسيك المبادرات التي تسعى إلى تعزيز جدول أعمال نزع السلاح وتشارك فيها بنشاط.

وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة صكوك تمثل جزءاً من الإطار القانوني لنزع السلاح والتي يلتزم بها بلدي التزاماً ثابتاً، وهي معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة حظر الأسلحة النووية. وهناك تحديات تعترض التنفيذ الفعال

لكل هذه الصكوك. وفيما يتعلق بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ستواصل المكسيك الإسهام في العملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠. ويجب أن تستوفي المعاهدة الفرضية الأساسية التي كانت وراء إنشائها. وعلى الرغم من أننا وغيرنا من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية قد التزمنا بعدم انتشار الأسلحة النووية، فإن الدول الحائزة لها لا تفي بالتزاماتها بموجب المادة السادسة لإجراء مفاوضات بحسن نية بشأن نزع السلاح النووي.

ونود أن نكرر مدى أهمية أن تصبح الدول أطرافاً في المعاهدة والالتزام بأحكامها إن لم تكن قد فعلت ذلك. وستكون هذه أفضل طريقة للمضي قدماً معاً نحو تحقيق عالم أكثر أمناً.

وأما فيما يخص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستواصل المكسيك الضغط في المحافل ذات الصلة في سبيل دخول هذا الصك حيز النفاذ، وهو الأمر الذي طال انتظاره. وفي غضون ذلك، نؤكد مجدداً أن هناك قاعدة من القواعد العامة للقانون الدولي المتعلقة بحظر التجارب النووية التي يجب أن تلتزم باحترامها جميع الدول، سواء أكانت طرفاً في المعاهدة أم لا. وفيما يتعلق بمعاهدة حظر الأسلحة النووية، فالمكسيك ملتزمة بدخول هذا الصك حيز النفاذ، الذي اعتمدته مؤخراً في نيويورك عدد كبير من الدول التي اتخذت خطوة اعتماد معيار ملزم. وأود أن أكون واضحة بشأن هذه النقطة، وأكرر ما قاله وفد بلدي في مناسبات عديدة: إن معاهدة حظر الأسلحة النووية ليست بديلاً لمعاهدة عدم الانتشار النووي ولا تتنافس معها. فهذه الصكوك تكميلية. وتعتبر المكسيك أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

ولنكن صريحاً، بعد مرور ٧٢ عاماً على أول تفجير نووي، حان وقت إزالة الأسلحة النووية من على وجه الأرض. وبالإضافة إلى مشاركة المكسيك بنشاط في الاجتماعات السنوية لاتفاقات الأسلحة التقليدية التي أصبحت طرفاً فيها، فإنها ستشارك بصورة بناءة في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٢٠. وفي إطار هذه العملية، سيكون لنا شرف استضافة المشاورات الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن المعاهدة في ١٥ شباط/فبراير في مدينة مكسيكو، في الفترة التي تسبق دورة اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٨. وعلاوة على ذلك، سيشارك الخبراء المكسيكيون في فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٩/٧١ بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وفريق الخبراء الحكوميين المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٦٧/٧١ بشأن التحقق من نزع السلاح النووي.

ويعرب وفدي عن كامل التزامه واستعداده لدعم الجهود التي يبذلها رؤساء دورة ٢٠١٨ والأعضاء لتعزيز نزع السلاح والأداء السليم لهذا المؤتمر وفقاً للولاية المسندة إليه. ومن ناحية أخرى، فإننا لن نؤيد اعتماد قرارات تسعى مرة أخرى إلى تمكين تمارين المحاكاة التي لا تسهم في تحقيق نزع السلاح، بل تهدف إلى إعطاء الانطباع بوجود عمل موضوعي في حين أنه غير موجود.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة المكسيك على بيانها، وأعطي الكلمة الآن إلى سفير تركيا.

السيد كورو (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أنضم إلى باقي زملائي في تهنئتك على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وأؤكد لكم دعم وتعاون تركيا الكاملين في مساعيكم الرامية إلى السير قدماً بأعمال المؤتمر. وأود أيضاً أن أرحب بالسيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، في جنيف.

سيدي الرئيس، إن للمؤتمر مكانة فريدة ومسؤولية خاصة جداً بين المحافل الدولية. وهو مكلف بالتفاوض المتعدد الأطراف بشأن صكوك نزع السلاح بهدف بلوغ الهدف النهائي المتمثل في إنشاء عالم أكثر أماناً. ونحن نحمل هذه المسؤولية الهامة على عاتقنا، من المؤسف ألا يتمكن المؤتمر من التوصل إلى انفراجات جديدة لأكثر من عقدين من الزمن. أفلا العالم الآن أكثر أماناً مما كان عليه قبل الألفية الجديدة؟ من الواضح أن الحال ليس كذلك. على العكس من ذلك، تدعو الحاجة أكثر إلى التصدي للتحديات الجديدة التي نواجهها اليوم.

وتتمثل الخطوة الأولى للتغلب على هذا الوضع في استخلاص الدروس من الإخفاقات المتكررة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل. إننا نبدأ كل سنة بآمال عزيزة. ولذلك، أود أن أعرب عن أمني في أن يحدث انفراج لهذه الضائقة، وأهيب بجميع الأعضاء أن يساعدوا في خلق جو من التراضي والمرونة للحفاظ على جدوى المؤتمر عن طريق تمكينه من استئناف أعماله الجوهرية. ونوقش في العام الماضي العديد من المقترحات الباعثة على التفكير. وجاءت مبادرة إنشاء الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً في الوقت المناسب. ووددنا أن يكون لدينا بعض التوصيات لتنفيذ خلال دورة هذا العام، كنتيجة نهائية لعمل أكثر من ٢٠ اجتماعاً للفريق العامل، لكن ذلك لم يكن، للأسف.

سيدي الرئيس، نحن نرى أن هذا الوضع لم ينشأ نتيجة للإجراءات والمسائل المتعلقة بالعضوية أو الديناميات الدولية للمؤتمر. فتركيا على يقين بأن المؤتمر يملك الولاية والنظام الداخلي والعضوية للاضطلاع بواجباته. لكن ما نفتقر إليه هو الإرادة السياسية القوية لاستئناف مهمته الأساسية، ألا وهي التفاوض على معاهدات دولية ملزمة قانوناً.

وترى تركيا أن تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يعتمد أولاً وقبل كل شيء على نجاح التنفيذ العالمي لنظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويرتكز نهجنا الخاص بنزع السلاح النووي على اتخاذ خطوات تدريبية تحقق نتائج ملموسة تدريجياً نحو بلوغ هدفنا. ومن الأهمية بمكان ألا تقوّض معاهدة عدم الانتشار النووي والدورة الحالية لاستعراض المعاهدة بجهود مبذولة في أماكن أخرى. ونحن نقدر أيما تقدير الدورة المقبلة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، المقرر عقدها في جنيف هذا العام، حيث سنشارك بفعالية وبصورة بناءة.

وفي العام الماضي، أمضى مؤتمر نزع السلاح ساعات عديدة في مناقشة القذائف التسيارية والتجارب النووية الاستفزازية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحن ندين بقوة جميع هذه التجارب التي تشكل انتهاكاً صريحاً لقرارات مجلس الأمن. ونهيب بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الوفاء بالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن والامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها أن تزيد من تصعيد التوترات وتقوض آفاق نزع السلاح النووي.

وأعربت تركيا أيضاً عن تقديرها لخطة العمل الشاملة المشتركة، التي تقف أمامنا مثلاً على فعالية الدبلوماسية المتعددة الأطراف ونجاحها في تحقيق أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونشجع جميع الأطراف المعنية أن تفي بالتزاماتها، وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض سلامة خطة العمل الشاملة المشتركة.

سيدي الرئيس، إن للتعجيل ببدء نفاذ معاهدة حظر التجارب النووية وبدء مفاوضات معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية أهمية بالغة في جهود عدم الانتشار ونزع السلاح. ونحث الدول المتبقية في المرفق ٢ لمعاهدة حظر التجارب النووية على توقيع المعاهدة والمصادقة عليها دون مزيد من التأخير.

ورغم أن المؤتمر كان في مرحلة خمول من حيث التفاوض بشأن صك دولي ملزم قانوناً على مدى سنوات عديدة، علينا أن نذكر أنفسنا دائماً بإنجازاته السابقة والفوائد المستقبلية للاتفاقات المحتملة. ويدفعنا الواقع الملح لتدهور البيئة الأمنية الدولية إلى العمل بجد على إيجاد سبل للتغلب على الجمود الذي يعرفه المؤتمر. وسيقودنا في طريقنا إلى تحقيق ذلك التفاهم المتبادل والنوايا الحسنة والتسوية. وتعتقد تركيا أن الدبلوماسية هي الحل الدائم الوحيد للمشاكل المعاصرة. وفي هذا السياق، يتعين علينا أن ندع المؤتمر يعمل بإمكاناته الحقيقية.

سيدي الرئيس، ستتولى تركيا الرئاسة السادسة والأخيرة للمؤتمر في عام ٢٠١٨، ولن ندخر جهداً في سبيل المضي قدماً بأعمال المؤتمر طوال السنة، بالتعاون مع الرؤساء الآخرين. واسمحوا لي، في الختام، أنؤكد مجدداً دعمنا لسري لانكا ولمن سيتولى رئاسة هذه الدورة في المستقبل، ونتمنى لكم كامل التوفيق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير تركيا، وأود أن أشكره وسفيرة السويد على دعمهما للرئاسة وجميع الرؤساء الآخرين لعام ٢٠١٨. وبعد ذلك، أدعو سفير رومانيا إلى أخذ الكلمة.

السيد فيريتا (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في مستهل بياني أن أهنيكم على توليكم مسؤولية الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وتعاون وفدي لعملكم لصالح المؤتمر. وأتمنى كل النجاح أيضاً لجميع الرؤساء الستة في عام ٢٠١٨ على جهودهم المشتركة من أجل المضي قدماً في أعمال مؤتمر نزع السلاح. وأود أيضاً أن أرحب بالسيدة ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وأن أشكرها على تذكيرنا جميعاً بأن مهمة المؤتمر هي القوة الدافعة من أجل بناء عالم أكثر أمناً ومستقبل أفضل.

ومع بداية الدورة السنوية لهذا العام، نحن الآن في مرحلة من الترقب، في انتظار الوصول إلى نقطة تحول حاسمة. وآمل أن تأتي هذه اللحظة قريباً وأن تأتي بإحياء نزع السلاح المتعدد الأطراف. وهذه الهيئة الفريدة المتعددة الأطراف المعنية بالتفاوض من أجل نزع السلاح إمكانيات كبيرة ويجب أن تبين عن إرادة سياسية وتفاهم قوين لتتمكن من المضي قدماً. وهذا هو السبيل الوحيد الكفيل بإعادة تأكيد قدرة المؤتمر على التعامل مع التحديات العالمية لنزع السلاح من خلال مفاوضات متعددة الأطراف.

وتؤيد رومانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أدلي، في الوقت ذاته، ببعض الملاحظات الموجزة بصفة وطنية. وتشاطر رومانيا الاعتقاد أن السلم والأمن في عالم اليوم يجب أن يعالجا من منظور عالمي، على اعتبار نزع السلاح وتحديد الأسلحة ركائز أساسية لهيكل

الأمن العالمي. ونحن نواجه تحديات أمنية على جميع المستويات، سواء أكانت عالمية أم إقليمية أم محلية. وهذا تحدي مشترك يتطلب التعاون والتنسيق. وبصرف النظر عن الجمود الذي يعرفه المؤتمر منذ مدة طويلة، لا تزال رومانيا تعلق أهمية كبيرة على عمل هذه الهيئة وتدعم المؤتمر بقوة بصفته الإطار الرئيسي للمسائل النووية، في إقرار منها بأهمية السلام وتعزيز الأمن العالمي.

وأود أن أذكر بأن وفد بلدي قد عمل على مر السنين برغبة صادقة في الإسهام في إعادة تنشيط الأعمال الموضوعية لهذا المؤتمر. ومن هذا المنطلق اقترحت رومانيا إنشاء الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، بهدف إيجاد الأرضية المشتركة اللازمة للمضي قدماً. وعلى الرغم من أننا بعيدون عن إحراز أي تقدم، فإننا نعتقد أنه يمكننا الانطلاق من المناقشات الموضوعية التي جرت خلال العام الماضي في التعرف على مجالات التقارب للاستناد إليها في عملنا مستقبلاً.

سيدي الرئيس، إن لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار مكانة متقدمة في جدول أعمال المؤتمر، وهما من أولويات سياستنا الخارجية. وينبغي اتخاذ إجراءات على الفور، إذا ما أريد للمؤتمر أن يؤكد حقاً مكانته بوصفه هيئة تفاوضية مجدية. وبين وفدي في مناسبات عديدة موقفه الذي يفيد بأن الخطوة المنطقية التالية للنهوض بنزع السلاح النووي ومنع الانتشار تتمثل في بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونأمل أن يساهم عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أيضاً في المضي قدماً بالمناقشات في المؤتمر. وينبغي بذل مزيد من الجهود لتحقيق عملية الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن واجبنا ومسؤوليتنا العمل معاً من أجل الإبقاء على هذه المسألة على رأس جدول الأعمال السياسي الدولي، مع توعية جماهيرنا بالفوائد الأكيدة للمعاهدة ولنظام تحققها من السلم والأمن الدوليين.

ورومانيا ملتزمة بتهيئة الظروف لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية تمشياً مع أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بطريقة تعزز الاستقرار الدولي استناداً إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ولهذا السبب نؤيد اتخاذ نهج تدريجي لعملية نزع السلاح الشامل من شأنه أن يؤدي بنا إلى عالم خال من الأسلحة النووية، والحفاظ على سلامة معاهدة عدم الانتشار النووي. وقد صمدت المعاهدة أمام اختبار الزمن بطريقة استثنائية. وهي ترسم مساراً واضحاً، ونحن لا نرى أي خيارات أخرى ممكنة. وتأتي دورة استعراض المعاهدة الحالية بتحديات وفرص على حد سواء وليس لنا إلا أن نسعى لإنجاح الدورة الثانية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠. وفي الوقت نفسه، يجب أن ندرك أن عملية الاستعراض ليست محفلاً لتأسيس مختلف الجوانب وإنما لاستعراض تنفيذ المعاهدة وصكوك الجزاءات لأمننا الجماعي، بما في ذلك عن طريق مواصلة تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠.

ونؤيد تأييداً كاملاً الجهود المتواصلة التي يبذلها رئيس الدورة الثانية للجنة التحضيرية، سفير بولندا، آدم بوغاييسكي، في مساعيه الرامية إلى تحقيق نتيجة ناجحة ومتسقة لدورة الاستعراض. وفي غياب الجهود الرامية لتقليل الانقسامات إلى أدنى حد، هناك خطر حقيقي بأن يؤول المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ إلى الفشل مرة أخرى، وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن نواجه تحديات هامة في مجال عدم الانتشار لمعاهدة عدم الانتشار النووي، فإن هذا أيضاً تذكير واضح بأنه ينبغي التركيز في عملنا على تهيئة الظروف الأمنية اللازمة لإحراز التقدم في نزع السلاح النووي.

وخلاصة القول، سيدي الرئيس، لقد حان الوقت لترك الخطابة جانباً والالتزام باتخاذ إجراءات حقيقية تمكن المؤتمر من الامتثال لولايته والإسهام في الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والأمن الدوليين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير رومانيا على بيانه وعلى المبادرة التي قدمها العام الماضي بخصوص الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، وأعتقد أن الدورة الحالية تتيح إمكانية إعادة النظر في بعض هذه الأعمال، في ظل استعراض برامج العمل وبنود الأعمال، ونأمل أن يستفاد جيداً من العمل الشاق الذي بذله السفير لين في العام الماضي رفقة جميع أعضاء المؤتمر. وبذلك، اسمحوا لي أن أعطي الكلمة لسفيرة كندا.

السيدة مكارني (كندا) (تكلمت بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم المنصب الجديد، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أطيبي متمنياً لجميع الزملاء بحلول عام ٢٠١٨، وأن أرحب بالسيدة ناكاميتسو.

وأود في البداية أن أؤكد لجميع الوفود استمرار تحليلنا بالمرونة بشأن جميع بنود جدول الأعمال، واستعدادنا للنظر في مواضيع أخرى ذات أهمية للأمن الدولي ونزع السلاح، طالما أنها ذات صلة بمؤتمر نزع السلاح، ولا يتداخل فيها عمل المؤتمر وعمل المنظمات الأخرى. ونحن نسعى في الوقت نفسه إلى إدراج منظور نسائي في جميع مناقشاتنا.

وقد كرس المؤتمر في عام ٢٠١٧ قدراً كبيراً من الوقت للنظر في المواقف الوطنية بشأن جميع بنود جدول الأعمال من خلال الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً. وكانت هذه المناقشات مفيدة ومتنوعة، واقترحت فرص التقدم المتاحة على أساس هذا النهج. ومع ذلك، لم يُتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه الفرص، وها نحن مرة أخرى بعيدين عن اعتماد برنامج عمل.

(وتابعت بالإنكليزية)

نشعر بخيبة أمل شديدة إزاء ضياع سنة أخرى. ويخصص وفد بلدي، كما هو أمر جميع أعضاء هذه الهيئة الآخرين، الكثير من الوقت والموارد لهذه المؤسسة، ولكن توالي عقود من التقاعس جعلنا لا نملك الكثير لتقديمه ما عدا بيانات آلية مثبطة الهمة. ويكمن قلقنا، الذي يشاركنا فيه المتحدثون الذين تناولوا الكلمة من قبلي، في أن يحدث نفس الشيء إذا لم نضع إرادتنا السياسية على المحك.

وإلى الوفود المستمرة في الدفاع عن جدوى المؤتمر في شكله الحالي نقول إننا نتطلع إلى قيادتكم ودعمكم الملموسين لعمل الرؤساء الستة المقبلين.

وهناك مبادرات تعتقد كندا أن الممكن دعمها في المؤتمر بل ينبغي ذلك، ولن يكون مفاجئاً أن أقول مرة أخرى إن بدء مفاوضات بشأن معاهدات وقف إنتاج المواد الانشطارية أولوية بالنسبة إلينا، وتبقى مسألة حرجة لكثير من الدول الأخرى داخل المؤتمر وخارجه، كما لوحظ بالفعل اليوم. ومن المؤسف أنه تعين إجراء مناقشات مستدامة وبارزة بشأن معاهدة

لوقف إنتاج المواد الانشطارية خارج مؤتمر نزع السلاح على مدى عدة سنوات. إلا أن المعوقات الموجودة في المؤتمر إزاء معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية مستمرة؛ وفي الواقع، برز معوق جديد مثير للقلق في العام الماضي، عندما رُبط التقدم في المؤتمر بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية باتخاذ إجراءات بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ونعتقد أن الربط بين بنود جدول الأعمال ضمن المؤتمر يؤدي إلى نتائج عكسية. وكندا تؤيد النقاش الجاري بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ولكننا أوضحنا أن التفاوض بشأن معاهدة في هذا الصدد أمر سابق لأوانه ويحتاج إلى المزيد من العمل على مواصلة تعزيز الشفافية والثقة بين الدول العاملة في الفضاء الخارجي. وإن الربط بين هذين البندين لا يؤدي إلا إلى نتيجة واحدة واضحة ألا وهي استمرار تراكم المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وبالتالي النمو المستمر في مخزون الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

ولأنني خطابي بإيجابية أكثر، فإننا نتطلع إلى الاختتام الناجح لعمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية والفرصة التي يمكن أن يتيحها لحفز مفاوضات فعلية بشأن المعاهدة في المؤتمر.

أشكركم، سيدي الرئيس والسيدة الممثلة السامية على بيانكما الافتتاحيين المفعمين بالتحدي والقيم، وأتمنى لكما كل النجاح في عام ٢٠١٨.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفيرة كندا، وأعطي الكلمة الآن لوفد أستراليا.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أهنيكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد أستراليا الجهود التي تبذلونها للتوصل إلى أساس مشترك حتى يتسنى لنا الوفاء بولايتنا بوصفنا الهيئة التفاوضية الوحيدة المتعددة الأطراف المعنية بنزع السلاح، ومن ثم المساهمة في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وأشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة إيزومي ناكاميتسو، على حضورها افتتاح المؤتمر هذا العام، وعلى مشورتها الحكيمة وتشجيعها.

سيدي الرئيس، إن لأستراليا اهتماماً راسخاً بالعمل على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وعلى مدى السنوات العشر القادمة، سيواجه العالم تحديات انتشار جديدة بسبب التكنولوجيات الناشئة وتطبيقات أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية.

ولا يزال الإرهابيون يسعون إلى حيازة أسلحة الدمار الشامل للتسبب في خسائر ضخمة. وتجعل الطفرات التكنولوجية مسألة تطوير الأسلحة البيولوجية أيسر جهداً وأقل تكلفة. وتستخدم الأسلحة الكيميائية مرة أخرى، كما شهدنا في سوريا في الآونة الأخيرة. وتواصل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية بطريقة غير قانونية. وتهدد شبكات الانتشار، بما في ذلك تكنولوجيا القذائف والأسلحة الصغيرة، أمن العالم، بما في ذلك منطقة أستراليا نفسها، أي منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

وتؤيد أستراليا اتخاذ نهج متأن وعملي في ظل الأجواء الأمنية المعقدة. ومن بين ذلك، كفاءة استخدام جميع الأدوات المتاحة أمامنا. والمؤتمر من بين مجموعة أدواتنا التي نعزز بها الأمن العالمي ونجعل مجتمعنا أكثر أماناً، إلا أنه لم يكن فعالاً منذ سنوات عديدة ولم تنجح الجهود

المبدولة بحسن نية في الاتفاق على برنامج عمل شامل ومتوازن. وهناك العديد من النظريات حول سنوات الجمود التي مر بها المؤتمر، ولكن التجادل حول الأسباب لن يتجه بنا إلا نحو طريق مسدود. ونحن بحاجة إلى الإرادة السياسية للتوصل إلى مواطن الاتفاق بشأن المجالات التي يمكننا فيها إحراز تقدم على نحو يراعي المصالح الأمنية لجميع الدول. وعلينا الاستماع إلى بعضنا البعض وتعميق الحوار والتفاهم بيننا.

وأقدم ببعض الاقتراحات المتواضعة للنظر فيها كما أود أن أشير إلى أن مداخلات بعض زملائي، مثل السفير باومان والسفير مكارني والسفير بارد قد ذهبت في نفس الاتجاه. ونحن بحاجة إلى الاستناد إلى أعمال دورات المؤتمر السابقة. وفي هذا السياق، نرحب بمبادرة الرئيس لإجراء حوار غير رسمي خلال الأسبوع القادم. ونرحب بالتعاون بين رؤساء هذه الدورة.

لقد كانت دورة العام الماضي للفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً خطوة طيبة نحو تحسين الاستمرارية. وعلينا أن نتجنب الوقوع في شرك الإجراء وأن نحذر من فعل الأشياء على نفس المنوال لمجرد أنها كانت دائماً كذلك. فالنظام الداخلي موجود لسبب وجيه وقاعدة توافق الآراء تحمي مصالح جميع البلدان، ولكننا بحاجة إلى استخدامها على نحو مسؤول. وينبغي أن نتحلى بالشجاعة لإعادة تفسير ما يمكن أن يتكون منه برنامج عمل شامل ومتوازن. والإصرار، كما يفعل البعض، على ضرورة تفاوضنا بشأن المسائل الأساسية الأربع كلها هو أمر خيالي. بل، هل لدينا حتى الموارد لإجراء أكثر من مفاوضات في الوقت نفسه؟ وكيف يمكننا جعل عمل مؤتمر نزع السلاح يستفيد من هياكل نزع السلاح الأخرى من قبيل هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وهي هيئة تداولية؟ وفي حين أنه ينبغي علينا مراعاة الاختلافات الهامة بين المداولات والمفاوضات، فإن العملية ليست خطية. وقد أحرزت هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة تقدماً في الآونة الأخيرة في التوصل إلى توافق في الآراء، وفي وسعنا التعلم من ذلك.

إن المفاوضات تتطلب أعمالاً تحضيرية متينة تقنية وسياسية. وتضطلع بمعظم هذه الأعمال مختلف أفرقة الخبراء؛ وكم هو أفضل بكثير لو أننا نستطيع إجراء تلك المناقشات المفصلة في مؤتمر نزع السلاح! على الأقل، ينبغي أن ننشئ روابط قوية بين كل فريق من الخبراء الحكوميين وأعمال المؤتمر. وينبغي أن تكون هذه العلاقة تكافلية. وسينتهي فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من عمله في منتصف السنة وهذا العمل أساس قيم للمفاوضات.

نحن بحاجة إلى تثمين وتعزيز التنوع في المؤتمر، أي تنوع المندوبين وتنوع البلدان النشطة في هذه الهيئة. قد تكون هذه الغرفة مرهبة ونحن بحاجة إلى خلق جو نكون مستعدين فيه للاستماع إلى أصوات متنوعة.

الآن تتكون سلسلة الأشخاص الذين سيعملون في مجال الأمن ونزع السلاح الدوليين، وإذا أردنا أناساً جيدين في هذا الميدان، فهم بحاجة إلى أن يروا في هذا المحفل محفلاً دينامياً وابتكارياً، يسهم فيه كل من النساء والرجال على قدم المساواة في جعل عالمنا أكثر أمناً. لقد احتفظت بقائمة صغيرة، وأنا مسرورة جداً بالتوازن بين الجنسين في قائمة المتحدثين لهذا الصباح.

وستواصل أستراليا المشاركة بإيجابية في إيجاد أرضية مشتركة والتوصل إلى توافق في الآراء. وقد يكون التقدم تدريجياً وبطيئاً بصورة محبطة. ولكن يمكننا بناء التفاهم والثقة من خلال الحوار والاستماع والمناقشة بعيداً عن نقاط الحوار.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثلة أستراليا على بيانها وعلى الأسئلة الوجيهة جداً التي طرحتها، والتي أأمل أن نستنير بها وأن نطرحها مراراً ونحن ننتقل عبر دورات هذا العام. وأعطي الكلمة الآن لسفير إسبانيا.

السيد هيراييس إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): سيدي الرئيس، يسرني أن أهنيئكم على تقلدكم مسؤولياتكم الجديدة كرئيس للمؤتمر، ولكم في هذه المهمة أن تعولوا على دعم وفد بلدي الكامل. ويسرنا أيضاً أن نرحب بالسفراء الجدد من أيرلندا وإيطاليا والمكسيك وبيرو، ونحن ممتنون لعبارات التشجيع التي وجهتها إلينا اليوم الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، السيدة ناكاميتسو. ونؤيد أيضاً البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً.

إن بلدي مقتنع بأن النظام المتعدد الأطراف والأمم المتحدة يؤديان دوراً أساسياً، ومن ثم، فهو يود التأكيد مجدداً على دعمه لهذه المؤسسة الرئيسية في هيكل نزع السلاح في هذه الأوقات المضطربة والدقيقة بشكل خاص التي يمر بها المشهد الأمني العالمي. وبصفتي رئيساً سابقاً لهذه الهيئة، أتاحت لي الفرصة للتفكير معكم في نتائج الدورة الأخيرة للمؤتمر وأثرها المحتمل على عملنا المستقبلي خلال هذا العام.

وخلال محادثتنا سيدي الرئيس، وبعد أن قدرت قيمة المناقشات الموضوعية التي عقدها الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً، لاحظنا ضعف التوقعات السائدة عندما يتعلق الأمر بالبيئة الاستراتيجية المعقدة الحالية والاختلافات الكبيرة في الرأي التي تفصل بين أعضاء هذا المنتدى عندما يتعلق الأمر بالمسائل الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال. وعلينا أن نكون واقعيين وأن نبتعد عن السذاجة، ولكننا لا نستطيع في نفس الوقت السماح للإحباط والسلبية بالنيل منا. ونحن ندرك تماماً الحواجز المتبقية التي تحول دون اعتماد برنامج عمل يتضمن ولاية للتفاوض بشأن المعاهدات. وفي الوقت نفسه، فإننا لا نعتقد أن ثمة أي منفعة في الممارسة الأكاديمية المقتصرة على مجرد تكرار المناقشات التي جرت في العام الماضي، على الرغم من أنها كانت مفيدة جداً، كما ذكرت بالفعل.

وقد يكون الحل العملي البدء بمناقشة الخطوط العريضة لولاية تفاوضية مستقبلية، مع إعطاء الأولوية لتحليل خلاق ومرن للاقتراحات البديلة بشأن المسائل الأكثر دقة المعروضة علينا. ومن شأن هذا أن يغنينا عن أي إحباط إزاء عدم التوصل إلى ولاية محددة للتفاوض على المعاهدات وتفادي تكرار المناقشات التقنية التي تعود للماضي القريب. وسيكون من المحبذ توفير قدر أكبر من القيمة المضافة التقنية والسياسية، بالتركيز على العوامل الأكثر تحديداً التي ينبغي مناقشتها بمزيد من التفصيل، بسبب طبيعتها الحساسة لأمن بعض الدول.

ويجب أن ينبع التوافق في الآراء من البحث عن معايير مشتركة حقيقية لتحقيق الغرض، ولنجاح الهدف، استناداً إلى الإرادة السياسية اللازمة، وإلى روح توافقية بناءة ومرنة. إن أولويتنا هي التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، على أمل أن يستطيع فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى أن يعرض نتائجه هذا العام. ونحن ندرك أن ما يسمى بولاية شانون تتيح تفسيراً مرناً، حتى يمكن تنفيذ هذه الجهود بطريقة بناءة قدر الإمكان بحيث ترضي جميع الأطراف.

و ضمانات الأمانة السلبية هي أيضاً بديل مثير للاهتمام يعتمد على احترام الاستقرار الاستراتيجي ومبدأ عدم المساس بالأمن للجميع. وفي المناخ الحالي الذي يطبعه التوتر، سيكون من المفيد تعزيز بيئة مواتية ذات تدابير للشفافية من شأنها أن تسمح بتحقيق التقدم في المستقبل في جعل مسائل نزع السلاح أكثر طموحاً. ونحن نرى مجال التحقق مجالاً محتملاً للعمل ننشئ فيه أساساً للثقة المتبادلة. ويمثل العمل الذي يتعين أن يبدأه هذا العام فريق الخبراء الحكوميين المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة نقطة بداية إيجابية في هذا المسعى. وسن عقد قريباً الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهو صك نعتقد أنه ينبغي المحافظة عليه بعناية، لأنه ذو أهمية أساسية للاستقرار العالمي. ونحن على وعي بالتحديات الرئيسية التي تواجه هذه المعاهدة بجميع الركائز الثلاث والصعوبة الإضافية التي يمثلها مأزق المفاوضات الذي طال أمده في هذا المؤتمر.

واستنتاجنا واضح في ظل هذه الخلفية. إن من الضروري تعزيز مصداقية نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف باتخاذ خطوات عملية ومبادرات ملموسة تمكننا من مواجهة المستقبل متحليين بالأمل ومحافظين على النهج التدريجي الذي نتمسك به في مواجهة المواقف المتطرفة الأخرى بشأن نزع السلاح النووي.

وإذ نسلم تماماً بأن ليس هناك الآن أي مبرر ممكن لإجراء التجارب النووية، فإننا ندعو مرة أخرى جميع البلدان المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة حظر التجارب النووية إلى التصديق على المعاهدة لضمان دخولها حيز النفاذ على الفور. وندعو كذلك الولايات المتحدة والاتحاد الروسي إلى إقامة وتعزيز تدابير جديدة لبناء الثقة وتعزيز الشفافية والتحقق، وتمديد المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، في أقرب وقت ممكن والحفاظ على معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وهي صك بالغ الأهمية للأمن في أوروبا.

ولجعل المؤتمر أكثر شمولاً، فإننا ندعو إلى توسيع عضويته، وهذه مسألة ينبغي النظر فيها على فترات منتظمة. وإن تقديم ٢٧ دولة طلب العضوية في المؤتمر منذ عام ١٩٨٢ لديل مستمر على الاهتمام الذي يثيره هذا المحفل.

وأود أيضاً الإشارة إلى التهديد الخطير للسلم والأمن الدوليين الذي يمثل ارتفاع عدد التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقذائف التسيارية التي أطلقتها، وهذا ما أدانه بلدي مراراً وتكراراً، وما يمثل انتهاكاً للعديد من قرارات مجلس الأمن.

ويسرنا أن نلاحظ بعض التقدم الذي أحرز مؤخراً في الحوار الرفيع المستوى بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية كوريا، وهي عملية ينبغي أن تؤدي إلى تعزيز الاستقرار الإقليمي والثقة المتبادلة. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التخلي تماماً عن برامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية بغية تحقيق السلام الدائم وضمان نزع السلاح النووي القابل للتحقق والذي لا رجعة فيه من شبه الجزيرة الكورية بوسائل سلمية.

وفي سياق منفصل، وأخيراً، يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده مواصلة بذل جميع الجهود الممكنة لضمان حسن تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة المتفق عليها مع إيران. وينبغي أن يكون نجاح الخطة هدفاً يتشاركه المجتمع الدولي ككل، وذلك لصالح عدم الانتشار النووي في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إسبانيا بصفته سلفي المباشر على العمل القيم الذي أنجزه خلال عملية المؤتمر الأخير وعلى المشاورات العديدة التي أجريناها، وأشكره على إعرابه عن دعمه لعملنا، وأؤكد له أنني والرؤساء المقبلون سنحاول الاستفادة من العمل الشاق الذي أنجزه هو والرؤساء الآخرون العام الماضي على النحو الأمثل.

وبذلك، أود فقط الإشارة إلى نقطة تنظيمية، الساعة الآن تشير إلى ١٢/٢٠ وستستمر الجلسة إلى غاية الساعة ١٣/٠٠. وتضم القائمة التي بين يدي: بلجيكا واليابان وإيطاليا وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفرنسا والمملكة المتحدة وبيلاروس وهولندا وإندونيسيا وشيلي. ولذلك، من الواضح أن الجلسة ستستمر إلى عصر اليوم. ولا أعرف إن كان أي من الوفود يفضل الانتظار وتناول الكلمة بعد الظهر، أو إن كان أي وفد مضطراً لتناول الكلمة خلال هذه الجلسة، لنكون ديمقراطيين نوعاً ما ومتفهمين لظروف الأفراد في نفس الوقت، ولكن من الواضح أننا قد لا نتمكن من إنهاء القائمة. وفي جلسة بعد الظهر، أود أن أقوم ببعض الترتيبات لأن اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ستعقد بعض الاجتماعات وطلبت مني منحها بعض الوقت خلال فترة بعد الظهر. والحل التوفيقى الذي توصلنا إليه هو أن تكون جلستنا أقصر. وسنكمل جلستنا، ولكننا سنعقد جلسة أقصر ابتداء من الساعة ١٥/٣٠ وتنتهي عند الساعة ١٧/٠٠، لنعطيهم بعض الوقت قبل ذلك وبعده لإجراء مشاوراتهم. وارتئي أن هذه هي الطريقة المثلى.

إذا، ما لم يبلغني أي وفد، سأواصل القائمة التي بين يدي. والمتحدث التالي هو سفير بلجيكا. فليفضل.

السيد ميل (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): في البداية، سيدي الرئيس، أتمنى لكم كل النجاح في منصبكم الجديد كرئيس لمؤتمر نزع السلاح في بداية هذه العام الجديد، ٢٠١٨. ويمكنكم أن تعولوا على دعم وفدي الكامل. وأود أيضاً أن أرحب بزملائنا الجدد، وأن أشكر الممثلة السامية على بيانها.

إن وفد بلدي يؤيد البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي تأييداً كاملاً، ويود أيضاً أن يدلي ببضع نقاط بصفة وطنية. تشير بلجيكا إلى أن المؤتمر يؤدي دوراً مركزياً بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد للمجتمع الدولي لإجراء مفاوضات بشأن نزع السلاح. وهي تأسف لاستمرار جمود المؤتمر، ولا تزال ملتزمة باستئناف العمل الموضوعي في المنتدى. ومن المهم أن يواصل الرؤساء الذين سيتولون رئاسة المؤتمر هذا العام السعي إلى ضمان اعتماد برنامج عمل. وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، يؤيد وفد بلدي فكرتكم بالانطلاق من إجراء عملية تقييم للجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة. غير أن هذه العملية لن تؤدي أكلها إلا إذا تمكنا من إيجاد الإرادة السياسية اللازمة لكسر جمود المؤتمر. ولن يكون الأمر هيناً في ظل السياق الأمني الحالي. ولذلك، من المهم ألا نجعل من برنامج العمل الهدف الوحيد للمؤتمر، بل من المهم، في إطار استمرارية عمل الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً المكون العام الماضي، التفكير هذه السنة أيضاً في اعتماد نهج أكثر تحديداً قدر الإمكان - يكون عملياً وطموحاً في نفس الوقت - ويمهد الطريق نحو استئناف عملنا. وسيتطلب ذلك بالضرورة إجراء مناقشات موضوعية. وبلدي على استعداد لمواصلة التفكير في هذه المسألة معكم ومع الرئاسة التي ستليكم.

ويجدر التذكير بأن المؤتمر يضطلع بدور بالغ الأهمية في مجال نزع السلاح النووي. وتبقى بلجيكا ملتزمة بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ونود أن نبلغ هذا الهدف على مراحل، حيث إننا نرى أن تلك هي الطريقة الأكثر فعالية للمضي قدماً. ويتطلب هذا النهج التدريجي عناصر يعزز بعضها البعض. واتخذت مبادرات مؤخراً لاستئناف عناصر هذا النهج التي جمدت منذ عدة سنوات، لا سيما هدف التوصل إلى معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

ونأمل أن ينجح فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى بقيادة كندا في صياغة التوصيات التي من شأنها أن تمهد الطريق نحو بدء هذه المفاوضات في المؤتمر.

ويؤكد بلدي من جديد التزامه بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهذا الصك هو حجر الزاوية في سياستنا الخاصة بالأسلحة النووية، ولا ينبغي المحافظة عليه فحسب بل ينبغي تعزيزه أيضاً. والمعاهدة هي مسعى جماعي. ولأننا جميعاً نستفيد منها فأننا جميعاً نتقاسم المسؤولية عما تتضمنه، أي، مسؤولية ضمان عمل المعاهدة واستيفاء المادة السادسة منها بالكامل. وعلى الرغم من فشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، ما زال لدينا خطة عمل عام ٢٠١٠، وهي دليل مفصل لتحقيق تقدم حقيقي بشأن الركائز الثلاث للمعاهدة. وقد بدأت الدورة الاستعراضية الجديدة بداية طيبة في العام الماضي. وفي هذا الصدد، نشي على عمل الدورة الأولى للجنة التحضيرية، برئاسة هولندا، ونتمنى للرئاسة البولندية كل النجاح في دورة اللجنة التحضيرية الثانية.

وتبقى بلجيكا على استعداد للتعاون مع جميع أصحاب المصلحة لتحقيق الهدف المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. ومع ذلك، وللأسباب الموضحة سابقاً، فإن بلدي لا يستطيع الانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية الآن المعاهدة، بوصفها أداة سياسية، لا تشرك أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولأنها، بوصفها صكاً لنزع السلاح، تفتقر إلى الشروط المسبقة التي من شأنها أن تجعل منها نظام تحقق فعال لضمان الامتثال ومنع وقوع الانتهاكات.

وفضلاً عن ذلك، ونظراً لأن هذه المعاهدة تنص على أسبقيتها على الاتفاقات الدولية الأخرى، فهناك خطر إضعافها لبعض الصكوك الأساسية لنظام عدم الانتشار والدعم المقدم إلى تلك الصكوك الأساسية، ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتقتز معاهدة حظر الأسلحة النووية كذلك نظام الضمانات الذي لا يصل إلى المعيار الحالي الذي ندعو إليه. والآن، وعلى الرغم من أن بلجيكا تؤيد النهج التدريجي لنزع السلاح النووي، فإننا نبقي غير راضين عن التقدم المحرز في السنوات الأخيرة. فآخر اتفاق رئيسي بشأن مراقبة الأسلحة النووية يعود إلى عام ٢٠١٠. ويجري تحديث الترسانات النووية. وقد تطور قدرات نووية جديدة وهو ما يمكن أن تترتب عنه آثار قد تزعزع الاستقرار. ويجب أن تتصرف الدول الحائزة للأسلحة النووية، وبخاصة تلك التي تحوز أكبر الترسانات، وفقاً للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. كما يجب أن تتخذ قرارات بشأن التخفيض الفعلي لجميع أنواع الأسلحة النووية، ويجب أن تقتن هذه القرارات مع تلك الرامية إلى الحد من الاعتماد على الأسلحة النووية في المذاهب الدفاعية. وينبغي تمديد فترات الإنذار واتخاذ القرارات بشأن إطلاق الأسلحة النووية من أجل الحد من خطر وقوع حادث أو توجيه ضربات غير مأذون بها. وعلينا جميعاً المساهمة في تهيئة الظروف التي يمكن فيها إحراز تقدم نحو نزع السلاح. ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال تهيئة بيئة أمنية مناسبة من جهة ومن زرع الثقة من جهة أخرى.

وما لم يتحقق القضاء التام على جميع الأسلحة النووية في ظل وجود رقابة دولية فعالة، فستكون ضمانات الأمن السلبية العيب الواضح الوحيد لأي انضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومما لا شك فيه أن إبرام صك ملزم قانوناً من شأنه أن يعزز وضع الضمانات الأمنية. وقد نوقشت هذه المسألة في إطار الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً. ونعتقد أنه يمكن لهذا الصك أن يتخذ شكل بروتوكول إضافي للمعاهدة أو اتفاق منفصل متعدد الأطراف.

ويرحب بلدي بكون التحقق من نزع السلاح النووي على رأس جدول الأعمال الدولي هذا العام. وفريق الخبراء الحكوميين المعني بإعداد معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى على وشك بدء عمله، وقد بدأت الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي، وبلدي عضو فيها، المرحلة الثانية من عملها عندما اجتمعت في بوينس آيرس. وهو ما يبين بوضوح أن النهج التدريجي المتبع لم يفقد جدواه.

وتؤكد بلجيكا مجدداً دعمها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهي ملتزمة بمواصلة العمل من أجل دخولها حيز التنفيذ، ومن شأن ذلك أن يكون خطوة رئيسية على طريق تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وهذا هو النهج الذي يتخذه بلدي بوصفه الرئيس المشارك في رئاسة المؤتمر المعقود بموجب المادة الرابعة عشرة. وقد بينت التجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوضوح مدى أهمية بدء نفاذ المعاهدة. ولا يكفي أن ندين تفجيرات استفزازية وغير قانونية من هذا القبيل. بل إننا بحاجة إلى وضع معيار ملزم قانوناً وعالمي وآلية تحقق معترف بها دولياً وفعالة. ولا يكفل الحظر التام للتجارب النووية سوى صك واحد. ولا يستطيع كشف هذه الاختبارات السرية سوى صك واحد. ومن ثم فليس هناك بديل عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ولا يوجد أي طريق مختصر يؤدي إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وسيتطلب ذلك بدء نفاذ المعاهدة. وخلال السنتين المقبلتين، ستعمل بلجيكا في شراكة وثيقة مع العراق للمساعدة على تهيئة الظروف المواتية لتحقيق انضمامات جديدة إلى المعاهدة. ونهجننا يسعى إلى تحقيق الشمول. والدول المدرجة في المرفق ٢ التي لا غنى عنها لدخول المعاهدة حيز النفاذ، تتحمل مسؤولية خاصة، غير أننا لن ننسى الدول الأخرى التي لا تزال خارج المعاهدة. وإننا نؤكد مرة أخرى أنه لا ينبغي جعل الانضمام إلى معاهدة حظر التجارب النووية يتوقف على عمل الدول الأخرى. ولا نود إذكاء الوعي بين الحكومات وصناع القرار السياسي فحسب وإنما في صفوف المجتمع المدني أيضاً. وسيولى اهتمام خاص للشباب الذين هم أصحاب الرأي غداً.

وقد سبق أن شددت على أهمية الثقة في الصكوك القائمة واحترامها. وفي هذا السياق، لدينا بعض الشواغل فيما يتعلق بمستقبل معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى، وهي صك حاسم لتحقيق الأمن الأوروبي والأطلسي، وندعو روسيا إلى ضمان الاحترام الكامل لالتزاماتها، والمشاركة بنشاط في حوار تقني مع الولايات المتحدة. وتؤكد بلجيكا إدانتها القوية للتجارب النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وإن هذه التجارب، التي أطلق خلالها العديد من القذائف التسيارية، تهدد السلم والأمن الإقليميين والدوليين. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يستسلم للابتزاز النووي. ومن خلال عمل مجلس الأمن، يجب أن يقف المجتمع الدولي بحزم واتحاد، لا في رده على هذا الاستفزاز فحسب، وإنما كذلك من خلال إنفاذ الجزاءات، التي تمثل أداة قيمة لحمل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على تغيير مسارها.

وأخيراً، أود أن أؤكد مجدداً دعم بلدي الكامل لخطة العمل الشاملة المشتركة. وخطة العمل تحقق نتائج حقيقية. ومن الأهمية بمكان مواصلة العمل من أجل تنفيذها على نحو كامل وشامل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير بلجيكا على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى سفير اليابان.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أن أهنيئ سري لانكا والبلدان الخمسة الأخرى على توليها رئاسة مؤتمر نزع السلاح خلال دورة عام ٢٠١٨، وهو عام شديد الأهمية. وأؤكد لكم دعم وفدي الكامل. وأود أيضاً أن أشكر السيدة ناكاميتسو على الملاحظات الهامة التي أدلت بها بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة. كما نثني على الأمانة لما تقدمه من دعم للمؤتمر.

سيدي الرئيس، في العام الماضي، سلط الضوء في هذه الهيئة الموقرة على نهج مختلفة لنزع السلاح النووي. وكان أيضاً عاماً اشتدت فيه البيئة الأمنية الدولية. وعلاوة على ذلك، أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال العامين السابقين ثلاث تجارب نووية وأطلقت أربعين قذيفة تسيارية، بما في ذلك القذائف التسيارية البعيدة المدى العابرة للقارات التي يمكن أن تصل إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة. وقد أصبح من الواضح أن تطوير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأسلحة النووية والقذائف خطر جسيم ووشيك يهدد المجتمع الدولي.

ومن أجل العمل على نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية، من الضروري أن يتعاون المجتمع الدولي ككل على نحو متسق ويضعف الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وإذ نبدأ عام ٢٠١٨، فإننا مطالبون بتحديد الأرضية بغية تعزيز التدابير المتخذة، وإعادة بناء الثقة وتعزيز التعاون بين جميع الدول وإحراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي.

سيدي الرئيس، أود أن أركز على مؤتمر نزع السلاح وأن أطرح سؤالين أساسيين في هذا السياق. السؤال ١: لماذا مر المؤتمر، وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح النووي، بحالة ركود لأكثر من عامين؟ التحقت بالمؤتمر قبل عام فقط، وهي فترة قصيرة، وقد شاركت بنشاط في مناقشات قيمة، ولكن لدي انطباع شديد بأن العديد من الدول تعتبر هذا المأزق من باب "العمل المعتاد" أو وضعاً طبيعياً للمؤتمر لا يمكن خلاله إحراز التقدم. وأعتقد أن جميع الدول الأعضاء البالغ عددهم ٦٥ يحملون واجب ومسؤولية المضى قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي بصورة ملموسة. وما نحتاج إليه من أجل دفع المؤتمر قدماً هو أن ينتابنا شعور قوي بالإلحاح. وفي حال استمر الجمود، سيعزز العمل المتعلق بنزع السلاح في أماكن أخرى، وسيواجه المؤتمر خطر بداية الانهيار. وقد بذلت بالفعل جهود ملموسة لنزع السلاح النووي خارج إطار المؤتمر. غير أن المؤتمر هو المنتدى الوحيد الذي يكفل تعاون الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والدول الحائزة لها لأسلحة من أجل النهوض بمفاوضات نزع السلاح النووي. ومن الضروري أن يستجيب كل بلد استجابة بناءة على وجه السرعة بالشعور بأن هذه هي فرصتنا الأخيرة للتغلب على حالة الجمود.

وللنهوض بالمؤتمر، نحث تحديداً على ضرورة الاتفاق على تنفيذ برنامج العمل. واقترح أسلافنا على مدى السنوات العشرين التي مضت، العديد من برامج العمل، واتفق على بعضها أو أوشك على ذلك. ولذلك، أعتقد أنه ليس من الضروري أن نبدأ عملنا هذا العام من الصفر.

وأود أن أ طرح السؤال الثاني: لماذا لم تكمل جهودنا الرامية إلى الاتفاق على برنامج عمل بالنجاح منذ وقت طويل؟ وبغض النظر عن أن لكل بلد بيئته الأمنية وأولوياته الخاصة به، فإن ذلك يرجع في المقام الأول إلى ميلنا إلى النظر في برنامج العمل استناداً إلى ما أسميه "المنهجية الحصرية". وببساطة، إذا لم تكن دولة عضو ما غير راضية عن بند معين، فإنها تميل إلى رفض أي برنامج عمل يتضمن أي شيء لا يرضيها. إلا أن الوضع قد يتغير إذا ما نظرت الدول الأعضاء في مقترحات برامج الأعمال استناداً إلى منهجية شاملة. ويمكننا التسوية بالموافقة على برنامج العمل الذي يشمل بنوداً ذات أولوية لكل دولة من الدول الأعضاء. ولذلك، أود أن أقترح أن ننظر جميع الدول الأعضاء في المؤتمر في برنامج العمل هذا العام استناداً إلى منهجية شاملة تتجاوز قليلاً نقاط الالتقاء، مع التحلي بالقدر الأقصى من المرونة وروح التوافق. ومن هذا المنطلق، تُشجّع الدول على عدم السعي نحو بند أو بندي عمل بعينهما وإنما النظر في جدول أعمال واسع ومتوازن، مع مراعاة مصالح كل بلد.

وفيما يخص اليابان، يجب التأكيد على جعل معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى من بين البنود الأربعة الرئيسية، غير أننا على استعداد للاستجابة بمرونة فيما يتعلق ببنود جدول الأعمال الأخرى، مثل نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية.

سيدي الرئيس، من المهم أيضاً مناقشة طريقة تنشيط المؤتمر بجدية. وغني عن البيان أنه ينبغي تكييف آلية المؤتمر وفقاً للاحتياجات التي تطرحها التحديات التي نواجهها.

ومع استحضار هاذين السؤالين، ستبذل اليابان قصارى جهودها بالتعاون مع رؤساء المؤتمر لهذا العام ومع الأمانة وجميع أعضاء المؤتمر.

وفي الختام، من المتوقع أن يحقق المؤتمر بعض التطورات الإيجابية قبل أن يعلن الأمين العام للأمم المتحدة خطة نزع السلاح. والعمل الجماعي ضروري حقاً، في إطار من الشفافية والثقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير اليابان على بيانه، وأعطي الكلمة الآن إلى سفير إيطاليا.

السيد إنكارناتو (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود في مستهل بياني أن أهنيكم على توليكم مسؤولية الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨. ويمكنكم أن تطمئنوا إلى دعم وفد بلدي وتعاون الكاملين.

وأود أيضاً أن أشكر الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على رسالتها التي نرحب بها بقوة. وبصفتي الممثل الدائم لإيطاليا في المؤتمر المعين حديثاً، يشرفني أن أمثل بلدي في هذه الهيئة وأتطلع إلى العمل عن كثب معكم جميعاً. وبدوري، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الوفود الأخرى التي هنأت الممثلين الدائمين الجدد للنمسا ومصر وأيرلندا وبيرو والمكسيك ورحبت بهم. وتؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به الاتحاد الأوروبي. وسأضيف بعض الملاحظات بصفة وطنية.

سيدي الرئيس، تؤمن إيطاليا إيماناً راسخاً بأن تعددية الأطراف والتعاون الدولي أساسيان لتحقيق نتائج فعالة وطويلة الأجل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وما زلنا منخرطين في تعزيز هذه القيم والنهج المتبعة في جميع المحافل ذات الصلة. والوضع الأمني الراهن،

الذي يتميز باشتداد التوتر وبرز صراعات جديدة وانتشار الأسلحة وسرعة تغير البيئة، يضيف لجهودنا نوعاً من الاستعجال. ولذلك يبقى المؤتمر بالغ الأهمية.

واسمحوا لي بأن أتكلم بوضوح. نحن نتفهم ونتشاطر الشعور بالإحباط الناجم عن الجمود الطويل في أعمال المؤتمر، الذي أعرب عنه في العديد من المرات في هذه القاعة. وحالة الجمود هذه التي دامت أكثر من عقدين من الزمن تبعث على الأسى. ومع ذلك، نبقي مقتنعين بأن المؤتمر هو الهيئة الفريدة من نوعها التي لا غنى عنها في مجموعة أدوات المجتمع المعني بنزع السلاح، رغم أنه من الواضح أن إمكاناته لا تستغل في الوقت الحاضر. ولنا أن نعمل على أن نحافظ هذه الهيئة على دورها وتطلقه، ومن ثم السماح لها باستئناف أعمالها الموضوعية.

إن لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار مكان الصدارة في جدول أعمال المؤتمر، وهما من بين أولويات سياستنا الخارجية. وفي هذا الصدد، سنواصل تأييد الشروع الفوري في التفاوض ضمن المؤتمر على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ونحن على ثقة بأنه، تحت القيادة القديرة لكندا، فإن عمل فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى الذي أنشأته الجمعية العامة في عام ٢٠١٦ سيسهم في تحقيق هذا الهدف. ونحن نتطلع إلى تقرير الفريق في وقت لاحق من هذا العام.

ونود أيضاً دعم استئناف المناقشات الموضوعية بشأن ضمانات الأمن السلبية، في سياق برنامج عمل شامل ومتوازن، بقصد وضع توصيات تتناول جميع نواحي هذه الضمانات، مع عدم استبعاد إبرام صك دولي ملزم قانوناً. وستمثل هذه المبادرات أيضاً خطوات عملية رامية إلى تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتقربنا من تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

سيدي الرئيس، إن البيئة الأمنية المتغيرة بسرعة التي ذكرتها سابقاً تقودنا إلى مواجهة القضايا الجديدة والناشئة، إلى جانب أولوياتنا التقليدية. وكما ذكر الأمين العام للمؤتمر، السيد مايكل مولر، فإن مسألة كيفية توجيه التقدم العلمي والتقني نحو تحقيق الصالح العام هي أساس أي مناقشة بشأن السلام ومنع نشوب الصراعات ونزع السلاح النووي. ولذلك، ينبغي أن نسأل أنفسنا عما إذا كان بإمكان المؤتمر أن يصبح المحفل الذي تعالج فيه مسألة تأثير التكنولوجيا الناشئة، وغيرها من القضايا المعاصرة التي تؤثر في السلم والأمن الدوليين.

ونحن نعتقد أن جدول أعمال المؤتمر شامل ومرن بما فيه الكفاية حتى يتسنى لنا التعامل ربما مع جميع المسائل ذات الصلة بالأمن. ونحن ما زلنا منفتحين على المضي قدماً في استكشاف هذا المسار. وفي هذا الصدد، نعتقد أن تفاعل المؤتمر بصورة أعمق مع المجتمع المدني بمعناه الأوسع، ويشمل ذلك أيضاً الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والصناعة، قد يسهم إسهاماً رئيسياً في عملنا. ونرحب بإعلان تنظيم المنتدى الثالث المشترك بين مؤتمر نزع السلاح والمجتمع المدني في وقت لاحق من هذا العام.

وفضلاً عن ذلك، وبالنظر إلى تزايد الميل نحو نقل مفاوضات نزع السلاح إلى خارج المؤتمر، فنحن نواجه، اليوم أكثر من أي وقت مضى، مخاطر تهميش المؤتمر بصورة ملموسة، ومن ثم المساس بأهميته. ووقت الاستجابة يتضاءل. فلنواجه التحدي معاً. ونحن بالإضافة إلى العمل الذي يلزمنا لإنجازه والأدوات التي بين أيدينا اللازمة لتحقيق أهدافنا، نمتلك مجموعة من الحوافز الحقيقية.

فمن ناحية، نحن ندرك النتائج الإيجابية للغاية التي باستطاعتنا تحقيقها عندما تؤتي الدبلوماسية أكلها. وخطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران، التي نقدرها أيما تقدير، مثال ممتاز في هذا الصدد. ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات لضمان أن تبقى هذه الخطة مثلاً ناجحاً، ومبدأً أساسياً للأمن الإقليمي والدولي. ومن ناحية أخرى، فإن تدهور البيئة الأمنية يدعو إلى تجديد العزم على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في نزع السلاح. وفي هذا الصدد، لا تزال برامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووية وبرامجها للقذائف التسيارية تثير قلقنا بصورة متزايدة. وندين هذين البرنامجين بشدة باعتبارهما انتهاكاً صريحاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وتهديداً خطيراً للسلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونكرر دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التخلي عن تطوير جميع برامجها الحالية المتعلقة بالأسلحة النووية والقذائف التسيارية بطريقة كاملة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها والعودة في أقرب وقت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك التوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وقبل أن أختتم كلمتي، اسمحوا لي أن أشدد مرة أخرى على أن بلدي على استعداد للعمل مع جميع الشركاء للمضي قدماً في تحقيق أهداف وقيم نزع السلاح، في مؤتمر نزع السلاح وفي جميع المحافل الأخرى ذات الصلة، بدءاً من الدورة الثانية المقبلة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٢٠.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير إيطاليا على بيانه وأكرر الترحيب به في المؤتمر. والبلد التالي في قائمة المتحدثين هو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على توليكم الرئاسة الأولى لدورة مؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠١٨. وآمل أيضاً أن يرسى المؤتمر، تحت قيادتكم، أساساً سليماً لتحقيق نتائج ملموسة في عمله هذا العام، على النحو الذي يرغب فيه أعضاؤه، وأؤكد لكم دعم وفدي وتعاون الكاملين.

سيدي الرئيس، إن رغبة البشرية في العيش وإيجاد عالم يعمه السلم ويخلو من الحروب رغبة نشأت منذ قرون بعيدة. وبما أن المؤتمر، وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح، يتحمل مسؤولية كبيرة في تحقيق هذه الرغبة، فإن التوقعات التي يضعها المجتمع الدولي على دوره تتزايد أكثر من أي وقت مضى. وعلى الرغم من مختلف المبادرات والجهود المتواصلة التي يبذلها العديد من أعضاء المؤتمر، من المؤسف أن نلاحظ أن المؤتمر لا يزال في حالة جمود بعد أكثر من عقدين من الزمن لم يحرز فيهما أي تقدم جوهري.

وقد شكل إنشاء الفريق العامل المعني بسبل المضي قدماً وإجراء مناقشات للمبادرات اللاحقة في العام الماضي بهدف تحديد أرضية مشتركة لوضع برنامج عمل خطوة مشجعة إلى الأمام في وضع المؤتمر على المسار الصحيح.

وأغتنم هذه الفرصة لأثني على أسلافكم على العمل الشاق الذي بذلوه العام الماضي ومساهماتهم القيمة في أعمال المؤتمر. وفي هذا العام، على المؤتمر أن يتجاوز المأزق الحالي وتحقيق الكثير من الانفراجات في عمله. وهو ما يعني أن اعتماد برنامج عمل شامل ومتوازن على أساس

المراعاة الكاملة للمواقف والشواغل الأمنية لكل دولة من الدول الأعضاء لا تزال تحظى بأولوية عليا لدى المؤتمر. ووفد بلدي على استعداد لتقديم مساهمة إيجابية في تحقيق هذه الأهداف.

سيدي الرئيس، رغم مرور عقود عديدة على انتهاء الحرب الباردة وانتقالنا للعيش في قرن جديد الآن، فإن المواجهة العسكرية وخطر حدوث حرب، وهو إرث حقبة الحرب الباردة، لا يزالان حاضرين في شبه الجزيرة الكورية. ففي العام الماضي، على وجه الخصوص، استرعى الوضع في شبه الجزيرة الكورية الاهتمام الدولي، وتبين مع تطور الوضع من يرغب حقاً في السلام، ومن يخل بالأساس بالسلم والاستقرار. وفي الوقت نفسه، ثبت أن الاستنتاج الاستراتيجي لحكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وقرارها تعزيز قوتها النووية هو الخيار الصحيح تماماً.

وكما أوضحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في مناسبات عديدة، فإن تعزيز قوتها النووية للدفاع عن النفس هو الخيار الصحيح من أجل الدفاع عن السيادة الوطنية وحماية حقها في الوجود ضد السياسة العدائية والتهديدات النووية الطويلة الأمد للولايات المتحدة. بيد أن الولايات المتحدة وأتباعها يلجأون إلى ابتزازات عسكرية وجزاءات لم يسبق لها مثيل من خلال إثارة مسألة الحقوق المشروعة وتدابير الدفاع عن النفس الخاصة ببلدي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وبلغ هذا النوع من الجنون إلى مستوى لم يسبق له مثيل في العام الماضي. فقادت الولايات المتحدة مناورة حرب نووية شرعت فيها بداية العام الماضي واستمرت طوال السنة، بصرف النظر عن الموسم، حشدت فيها قدرات هائلة من الأصول الاستراتيجية من قبيل القنابل النووية الاستراتيجية وحاملات الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية والغواصات النووية الاستراتيجية حول شبه الجزيرة الكورية.

بل ذهبت الولايات المتحدة إلى انتقادنا علناً حتى في المحافل الدولية، باستخدام عبارات متهورة وعدوانية ضد من قبيل "النار والغضب" و"التدمير الشامل" لبلدي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي عبارات هزت المجتمع الدولي، بل نشرت الشائعات حول حرب محتملة، مما دفع الوضع في شبه الجزيرة الكورية صوب مزيد من التوتر. ومن ناحية أخرى، قامت الولايات المتحدة، عن طريق استغلال مجلس الأمن، بتلفيق أربعة قرارات جزاءات ضد بلدي واعتمادها قسراً، وهو ما هدد تنمية بلدي السلمية وحق شعبه في الوجود. ولم يسبق في التاريخ المعاصر اتخاذ هذا القدر من قرارات الجزاءات ضد بلد بعينه في غضون سنة واحدة.

وفي العام الماضي، أجرى بلدي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، في تحد منه للجزاءات المكثفة للغاية والحصار اللذين تفرضهما عليه الولايات المتحدة والبلدان التابعة لها، سلسلة من الاختبارات لتحسين قوته النووية الوطنية بموارده الخاصة بطريقة آمنة وشفافة.

وبذلك، نجحت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أخيراً في امتلاك رادع قوي وموثوق به للحرب ليس في وسع أي قوة عكس اتجاهه. وأقول بفخر إن القوة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قادرة على إحباط أي قوة نووية للولايات المتحدة والتصدي لها، وهي تمثل رادعاً قوياً يمنع الولايات المتحدة من بدء حرب مخوفة بالمخاطر.

إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بصفتها قوة نووية مسؤولة ومحبة للسلام، لن تلجأ إلى الأسلحة النووية ما لم، وأكرها ما لم تنتهك سيادتها ومصالحها قوات معتدية معادية، ولن تهدد أي بلد آخر أو منطقة أخرى بواسطة الأسلحة النووية. ومع ذلك، فإنها ستتصدى بحزم لأي عمل ينقض السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية.

سيدي الرئيس، لقد نتج عن المبادرة الاستباقية والجهود الصادقة التي بذلتها حكومة بلدي هذا العام تغيير جذري في الوضع في شبه الجزيرة الكورية. وكما عرفتم في الآونة الأخيرة، عقدت محادثات رفيعة المستوى بين الشمال والجنوب بخصوص دورة الألعاب الأولمبية الثالثة والعشرين، وأعقبته سلسلة من التدابير لتطبيق البنود المتفق عليها والتي شجعت على جو من الحوار والمصالحة والتعاون بين الجانبين. ومع ذلك، وعلى عكس هذا الاتجاه نحو الانفراج، فإن الولايات المتحدة تشارك في مناورة عسكرية خطيرة من خلال جلب أصولها الاستراتيجية إلى شبه الجزيرة الكورية وحولها بذريعة تأمين الألعاب الأولمبية الشتوية. وهذا عمل خطير يعكر الصفو الذي تعرفه حالياً الأجواء الإيجابية للعلاقات بين الكوريتين، وهو ما قد يدفع بالوضع مرة أخرى نحو مرحلة خطيرة من المواجهة. وكما وضع قائدنا الأعلى المحترم، كيم جونغ - أون، في خطابه للسنة الجديدة، فإن المسألة الأولى والأساسية لتحسين العلاقات بين الكوريتين والحفاظ على السلام في شبه الجزيرة الكورية هي تخفيف حدة التوتر العسكري بين الشمال والجنوب وتهيئة بيئة سلمية في شبه الجزيرة الكورية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، من المهم القضاء على العوامل الرئيسية المسببة للتوتر في شبه الجزيرة الكورية. ومن الواضح أن المناورات العسكرية المشتركة المتهورة التي تقودها الولايات المتحدة ضد بلدي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، هي العامل الرئيسي في تصعيد التوتر.

وإذا كانت الولايات المتحدة صادقة في موقف دعم العلاقات بين الكوريتين أو تحسينها وملتزمة بتهيئة بيئة سلمية في شبه الجزيرة الكورية، فإنه ينبغي لها وقف المناورات العسكرية المشتركة وغيرها من المناورات الحربية النووية التي تهدف إلى توجيه ضربة استباقية إلى بلدي، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، عوض تأخيرها أو تأجيلها تماماً.

وتبقى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ثابتة في موقفها لتحسين العلاقات بين الكوريتين وتحقيق السلام في شبه الجزيرة الكورية، وفقاً لتطلعات ومطالب الأمة الكورية بأسرها.

وأعرب بعض المتحدثين الذين سبقوني عن قلقهم إزاء برنامج بلدي للردع النووي وتطوره النووي، مقدمين نفس الرسالة التي قدموها في الماضي، ورسالي أيضاً هي نفسها. ولذلك، لا أرغب في تكرير موقف بلدي بشأن هذا الأمر، لأنه سبق أن ذكره بوضوح في مناسبات عديدة في الماضي. ولكني أود أن أبلغكم بأنه ينبغي لكم، قبل أن تعربوا عن قلقكم، معرفة السبب الذي يجعل بلداً صغيراً وشعباً محباً للسلام، أي الشعب الكوري، يطور رادعاً نووياً وبرنامج قذائف أو على الأقل محاولة فهم ذلك.

ومن الواضح تماماً أنه لو لم تكن هناك أي سياسة عدائية ولم يكن هناك أي تهديد مستمر للغزو والهجوم والحرب أو أي تهديد بضربة استباقية نووية من الولايات المتحدة ضد بلدي لأكثر من ٦٠ عاماً، لما كان بلدي، الذي لم يهاجم أو يغز قط بلداناً أجنبية أخرى، ليضطر إلى تطوير الرادع النووي أو برنامج القذائف. وإذا كنتم ترغبون حقاً، وإذا كنا حقاً نريد السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية، عليكم أن تطلبوا إلى الولايات المتحدة أن تتخلى عن سياستها العدائية التي ترجع إلى زمن بعيد ضد بلدي ووقف الأعداد المتزايدة من الأفراد العسكريين والمناورات العسكرية المشتركة والتدريبات الحربية النووية التي تجرى على مقربة منا من خلال الاستمرار في جلب الأصول النووية إلى هناك.

سيدي الرئيس، إن بلدي ملتزم بالوفاء بواجباته بوصفه قوة نووية وببذل كل جهد ممكن لبناء نظام عالمي جديد عادل وسلمي. وسيبذل وفد بلدي قصارى جهده للمساهمة بصورة بناءة في نجاح أعمال المؤتمر هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. والمتحدث التالي على قائمتي اليوم هي فرنسا، التي طلبت تناول الكلمة الأولى في فترة ما بعد الظهر ثم المملكة المتحدة وبيلاروس وهولندا وإندونيسيا وشيلي. لدي أيضاً طلبات للحصول على حق الرد من الولايات المتحدة وجمهورية كوريا. المترجمون الفوريون، أفهم أنكم تكتمتم بالسماح لنا بمواصلة الجلسة إلى الساعة ١٠/١٣. هل يمكننا إضافة حقي الرد خلال الدقائق الخمسة التالية أم ندفع بالجلسة بأكملها إلى عصر اليوم؟ حق الرد الآن؟ طيب. لنأخذ حقي الرد. مترجمينا الفوريين، أرجو أن تستحملونا.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأن أبلغكم بأطيب تمنياتي لكم وبتأكيد استعدادي واستعداد وفد بلدي للعمل معكم ومساعدتكم على تحقيق أهداف هذه الدورة.

سيدي الرئيس، إنني أتناول الكلمة بطبيعة الحال للرد على الاتهامات التي أدلى بها ممثل بيونغ يانغ. أولاً وقبل كل شيء، لقد قال إن قراره بتطوير أسلحة نووية هو القرار الصحيح. بل على العكس من ذلك، لقد كان ذلك قراراً خاطئاً. فكوريا الشمالية ليست أكثر أماناً اليوم بامتلاكها للقوة النووية.

وفي الواقع، إن امتلاكها لهذه القوة النووية يقوض أمنها. وهي تتهم الولايات المتحدة بإساءة استخدام مجلس الأمن. وفي عام ٢٠١٧، أصدرنا في مجلس الأمن، ثلاثة قرارات بالإجماع زادت من عزلة كوريا الشمالية وشدت الجزاءات المفروضة عليها. وهذا نظام يدعي أنه مهدد. وهو يشكل خطراً كبيراً على كامل منطقة المحيطين الهندي والهادئ. لقد قلنا مرات عديدة إننا لن نعترف بكوريا الشمالية كدولة حائزة للأسلحة النووية. وهي ما زالت تصر على أن برنامجها النووي سلمى، وأنها دولة نووية سلمية ومسؤولة. ولن تعترف الولايات المتحدة بكوريا الشمالية كدولة حائزة للأسلحة النووية. وكما قلت في مرات عديدة في هذه القاعة، إن كان الشمال يرغب في العودة إلى رحاب المجتمع الدولي، فهو يعرف ما يتعين عليه فعله، وعليه اتخاذ خطوات نحو نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. وهذا أمر أساسي. واسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أضيف هذه النقطة الأخيرة. إن الضغط على كوريا الشمالية كبير ومكثف ومستمر، والجهود والمبادرات الرامية إلى محاولة تقويض التضامن الدولي ضد كوريا الشمالية ستبوء بالفشل. وقد استمعنا إلى عدد من البلدان في هذه القاعة اليوم وهي تنتقد مرة أخرى كوريا الشمالية بسبب أعمالها الاستفزازية وتهديداتها، ولذلك أود أن أقول، أو أختتم بالقول، إن التزام الولايات المتحدة وحلفائها في منطقة المحيطين الهندي والهادئ صارم، وندعو كوريا الشمالية إلى اتخاذ خطوات في سبيل نزع السلاح النووي، كما التزمت بذلك في البيان المشترك في عام ٢٠٠٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير الولايات المتحدة على بيانه وعلى العبارات الطيبة التي وجهها إلى الرئاسة. وأعطى الكلمة الآن لسفير جمهورية كوريا.

السيد كيم إن - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): سأحتفظ بعبارات التهنية إلى وقت لاحق، وأتقيد بالحق في الرد. إن البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تمثل انتهاكاً صارخاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتهديداً لأمن العالم بأسره. وقد بين المجتمع الدولي من خلال العديد من قرارات مجلس الأمن بأوضح طريقة ممكنة أنه لن يقبل أبداً البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن على هذا البلد العودة إلى مسار نزع السلاح النووي. ومع مراعاة الهدف الواضح المتمثل في نزع السلاح النووي، فإننا نبذل جهوداً في سبيل الحفاظ على الزخم الإيجابي للحوار بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية وسنتعاون بصورة وثيقة مع المجتمع الدولي من أجل إيجاد حل سلمي للمسألة النووية الكورية الشمالية وإقامة سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سفير جمهورية كوريا. وقد طلب سفير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حقه في الرد، وأعتقد أن لدينا بضع دقائق، ولكن، سعادة السفير، المرجو الرد بسرعة قبل أن نعطي استراحة للمترجمين الفوريين.

السيد هان تاي - سونغ (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): آسف لأخذ الكلمة من جديد لممارسة حق الرد على الملاحظات التي أبدتها ممثل الولايات المتحدة. إذن، وكما قلت بالفعل: نفس الرسالة، نفس الرد. لكن ما أود التأكيد عليه هو أنه مهما حاولت الولايات المتحدة فعله، سواء أعلق الأمر بأقصى درجات الضغط أم الحصار الكامل، فلا يمكن لها أبداً عكس وضع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كقوة نووية كاملة. وسيكون من الحكيم أن تتخلى الولايات المتحدة عن عقلية المفارقة التاريخية، وذلك بالاعتراف بالوضع الاستراتيجي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وإيجاد طريقة للتعايش مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي أصبحت الآن تمتلك رادعاً نووياً قوياً.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): شكرًا لكم. أشكر المترجمين الفوريين على مواصلة عملهم لوقت إضافي. والآن سنرفع الجلسة العامة. وستعقد الجلسة العامة القادمة بعد ظهر اليوم من الساعة ١٥/٣٠ إلى الساعة ١٧/٠٠ هنا في قاعة المجلس. وكما قلت، عدل التوقيت لتمكين الأطراف المهتمة من المشاركة في المشاورات غير الرسمية في إطار التحضير لاجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، التي ستعقد بعد ظهر هذا اليوم. إذا رفعت هذه الجلسة.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٥/١٣.